الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم الاقتصادية
رقم:

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
فرع: العلوم الاقتصادية
تخصص: اقتصاد كمي

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي
تحت عنوان:

محددات النمو الاقتصادي

دراسة حالة الجزائر 2000-2020

من إعداد :
* زعيتر صالح
* عدار الياس

تحت اشراف :
أ.د/ بلعباس رابح

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
			رئيسا
بلعباس رابح	أستاذ التعليم العالي	جامعة محمد بوضياف المسيلة	مشرفا ومقررا
			مناقشا

السنة الجامعية : 2020-2021

شكـــــر وعـــــرفان

الحمد والشكر لله الذي وفقنا لإتمام هذا العمـل بأسمى المعاني والشكـر نوجه إلى أستاذنا الفـــــاضل:

بلعباس رابح

الذي حضينا بإشرافه والذي بفضل توجيهه الفعال الذي ما فاء يمطر بها فسقت ثرى هذا العمل فله أصدق العرفان والشكر

كما نتقدم بالشكر إلى كل أساتذة قسم العلوم الاقتصادية والى كل من ساهم من بعيد أو قريب لإتمام هذا العمل.

الإهـــــــــــداء

الى الشمعة التي أنارت دربي وفتحت لي ابواب العلم والمعرفة , وإلى أعز انسان في الوجود وقدوتي في الحياة التي ضحت من أجلي إلى الصدر الحنون والقلب الرفيق إلى أعز ما أملك في الدنيا الحبيبة الطاهرة الوفية والملاك الصافي القريب لله سبحانه وتعالى .... أمـــي.

إلى الإنسان الذي سعى جاهدا إلى تربيتي وتعليمي وتوجيهي والوقوف إلى جانبي بكل ما أوتي ... أبـي الغالي الطيب الودود جزاه الله خيرا.

وأخص بالذكر إخوتي الأعزاء الذين كانوا دوما الدعم والسند.

وكذا جميع الأقارب والأصدقاء كلهم دون استثناء على دعمهم النفسي والمعنوي لإتمام هذا العمل.

أهدي ثمرة هذا الجهد المتواضع لكل هؤلاء

*** زعيتر صالح**

الفـــــــــهرس

العنوان	الصفحة
الإهداء	
شكر وعرفان	
الفهرس	
قائمة الجداول والأشكال	
المقدمة	
الفصل الاول: الخلفية النظرية للنمو الاقتصادي	
المبحث الأول: ماهية النمو الاقتصادي	
المطلب الأول: مدخل الى النمو الاقتصادي	
المطلب الثاني: النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية	
المبحث الثاني: نظريات النمو الاقتصادي	
المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية في النمو الاقتصادي	
المطلب الثاني: النظرية الكينزية في النمو الاقتصادي	
المطلب الثالث: النماذج النيوكلاسيكية	
المبحث الثالث: نماذج النمو الاقتصادي	
المطلب الأول: نماذج النمو الداخلي	
الفصل الثاني: واقع واتجاهات النمو الاقتصادي في الجزائر	
المبحث الاول: واقع المؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر	
المبحث الثاني: اتجاهات النمو الاقتصادي	
المطلب الأول: النمو الاقتصادي خلال فترة التخطيط (1965-1989)	
المطلب الثاني: المطلب الثاني: النمو الاقتصادي خلال فترة التسعينيات	
المطلب الثالث: المطلب الثالث: مسار النمو الاقتصادي خلال الفترة (2000-2017).	

المبحث الثالث: نموذج لتقدير النمو الاقتصادي	
الخاتمة	
قائمة المراجع والملاحق	

مقدمة:

انطلاقا من حقيقة أن قوة الدول في العصر الحديث وخلافا لما كان سابقا تقاس بقوة الاقتصاد وتنوعه وصلابته في مواجهة الأزمات الاقتصادية والذي يهدف الى تحقيق هدف أساسي يتمثل في خلق الثروة الأمر الذي ينعكس إيجابا على واقع التنمية الاقتصادية والاجتماعية في هذه الدول، ويتجلى ذلك من خلال ارتفاع مستوى معيشة الأفراد ومستوى الدخل الحقيقي وارتفاع في الناتج الداخلي الخام؛ وانخفاض مستوى ومعدلات البطالة وغيرها.

ومن جهة أخرى تقاس قوة الاقتصاد الذي تتحدد به قوة الدول كما أسلفنا سابقا من خلال مجموعة من المؤشرات الاقتصادية الكلية التي تعكس الأداء الاقتصادي لكل دولة وحالته العامة، ومن هذه المؤشرات نذكر مؤشر النمو الاقتصادي الذي تسعى كل دولة مهما كانت طبيعة نظامها الاقتصادي الى تحقيق معدل نمو اقتصادي يضمن لها تحقيق تنمية اقتصادية شاملة تمس مختلف الجوانب والمجالات، يتماشى ومعدل النمو الديمغرافي الذي تسجله هذه الدول من أجل تغطية احتياجات السكان المتزايدة في شتى المجلات.

يعتبر موضوع النمو الاقتصادي موضوعا مهما وأخذ حيزا كبيرا سواء على مستوى التنظير الاقتصادي والبحوث العلمية وعلى مستوى الهيئات والمؤسسات والهيئات الدولية والإقليمية، وتأتي هذه الأهمية من الجوانب المهمة التي يغطيها ويعني بها كل من التنمية والنمو الاقتصادي.

يرتبط النمو الاقتصادي بالتنمية وهو مؤشرا هاما انتهجته كافة دول العالم في معرفة درجة تقدمها أو تأخرها، إذ يعبر النمو الاقتصادي عن التغير النسبي في الناتج الإجمالي فهو يعكس حجم السلع والخدمات التي يوجدها اقتصاد معين. وبالحديث عن أهمية النمو الاقتصادي سنسلط الضوء على أهم ما يحويه النمو الاقتصادي من موضوعات والتي أصبحت هاجسا مشتركا بين دول العالم حيث يدرس كيفية الوصول إلى تحقيق معدلات نمو إيجابية وهذا على مر العصور حيث اهتم بالنمو عديد المفكرين الاقتصاديين والسياسيين وغيرهم ووضعوا عدة نظريات اقتصادية في مقدمتها نظريات المفكرين الكلاسيكيين والكلاسيكيين الجدد (النيوكلاسيك) والذين تكلموا في الأساس على تحليل رأس المال والتقدم التقني في تحفيز معدلات النمو الاقتصادي بما أسموها بنظرية النمو التلقائي بالإضافة إلى مساهمة المفكرين الكنزيين كذلك والكنزيين الجدد الذي أعطوا أهمية كبيرة لعامل رأس المال في تنشيط النمو ودفع عجلته إلى التقدم ومن بين العوامل التقليدية السابقة (نظرية هارود–دومار)، أما الفئة الثانية فهي النظريات الحديثة المعتمدة على تفسير النمو الاقتصادي بالاعتماد على العوامل الذاتية والتحليل في الأجل الطويل.

ويهدف دعم وتحفيز النمو الاقتصادي عن طريق العوامل الحديثة المتمثلة في درجة الانفتاح التجاري من حيث الصادرات والواردات ومستويات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، وكذا الرأسمال البشري من خلال التعليم والبحث والتطوير ورفع الكفاءات واكتشافات الخبرات وغيرها من العوامل الأخرى التي من شأنها أن تدفع معدلات النمو إلى ذروتها كليا وجزئيا.

ومما يبعث للتساؤل و طرح علامات الاستفهام أن الجزائر تمتلك مجموعة من المقومات والإمكانيات والقدرات الاقتصادية التي تؤهلها لتحقيق نسب نمو اقتصادي عالي ليس فقط ذات رقم واحد بل حتى ذات رقمين، إلا أن هذه الجزائر لايزال نموها الاقتصادي متأرجحا ومتذبذبا بين السلبي والإيجابي من سنة الى أخرى إذ أنها تمتلك مقومات الموقع الجغرافي الاستراتيجي في الخريطة الاقتصادية العالمية بالإضافة الى موارد طبيعية هامة ومتنوعة لم تستغل بصفة مثلى ولم تستغل أيضا إلا قليلا، بالإضافة الى مورد بشري هام يتكون أساسا من فئة الشباب التي تعتبر قوة حقيقة و دافعة لبناء اقتصاد قوي، لما تتميز به من تكوين عالي و مهارات متميزة في شتى المجالات.

إذ أنها حاولت أن تواكب الدول المتقدمة في موكبها المتجه نحو دفع عجلة النمو الاقتصادي باعتماد أحدث السبل وانتهاج مختلف الوسائل باستخدام الدراسات الراهنة والمعاصرة.

وانطلاقا مما سبق، ارتأينا تسليط الضوء وتركيز اهتمامنا في هذه الدراسة على محددات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة "2000–

."2020

وعلى ضوء ما تقدم، تتضح معالم وملامح الإشكالية المطروحة في دراستنا لهذا البحث، ويمكن بلورتها في الإشكالية التالية:

ما هي محددات النمو الاقتصادي في الجزائر؟

ومن أجل الإحاطة بكل جوانب هذه الإشكالية ارتأينا الى طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية والتي تتلخص فيما يلي:

1-ماهي مكانة النمو الاقتصادي في الفكر الاقتصادي؟

2- ما هي النظرية الاقتصادية التي ينتهجها النمو الاقتصادي في في الجزائر؟

3-وما مدى ارتباط النمو الاقتصادي بالمحددات الحديثة له؟

فرضيات الدراسة:

من أجل الإجابة على الإشكالية الأساسية لهذا البحث والتساؤلات الفرعية المحيطة بها، فإننا ننطلق ونعتمد على الفرضيات التالية:

1-حضي النمو الاقتصادي بمكانة مرموقة في ساحة الفكر الاقتصادي، حيث أثارت النظريات التي تفسر النمو الاقتصادي جدلا فكريا واسع النطاق منذ فجر علم الاقتصاد ولازالت حدة هذا الصراع مستمرة لحد الساعة، ومع كل هذا الصخب الفكري الذي ميز ظاهرة النمو الاقتصادي نجد تضاربا فكريا هائلا وتباين في وجهات النظر التي حاولت أن تفسر العوامل الاقتصادية التي تفسر النمو الاقتصادي على المستوى الكلي.

2-التوجه الكينزي هو الأكثر ملاءمة لتفسير النمو الاقتصادي في الجزائر.

3-هناك أثر كمي وقياسي بين النمو والمحددات الحديثة له.

أسباب اختيار الموضوع:

إن اختيار هذا الموضوع يعود أساسا لمجموعة من المبررات الموضوعية والذاتية، نذكر منها ما يلي:

-الأهمية الكبرى التي يكتسيها الموضوع بحد ذاته باعتباره موضوع الساعة.

-ارتباط النمو الاقتصادي بالواقع المعيشي للأفراد.

-الموضوع يندرج في إطار التخصص.

-الميول الشخصي للمواضيع التي تعطي أهمية للجانب التطبيقي في مجال البحث العلمي.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة الى:

- محاولة تحديد اهم المتغيرات الاقتصادية المحددة للنمو الاقتصادي.
- معرفة واقع المحددات الحديثة في الدول العربية وتحديدا الجزائر واكتشاف الآليات التي انتهجتها بهدف تحفيز النمو وفق الرؤية الحديثة.
- تقييم سبل تفعيل معدلات النمو في الجزائر في ظل المحددات الحديثة له.
- محاولة وضع نموذج اقتصادي يوضح أثر بعض المتغيرات الاقتصادية على النمو الاقتصادي.

أهمية الدراسة:

تظهر أهمية الدراسة في عدة جوانب منها:

-أهمية الموضوع فالنمو الاقتصادي أصبح مصطلحا تبلورت تفعيلاته عبر العالم بل وتجسدت عبر أرض الواقع وتبين أنه الركيزة الأساسية التي يستند إليها اقتصاد أي بلد بل وفي كل المجالات.

-الاهتمام بالنمو الاقتصادي أصبح واسع النطاق اكتشفته عدة نظريات منذ عصور مضت وصول إلى اليوم حيث أصبحت المصدرات الحديثة والعوامل المعاصرة تلعب الدور المحوري في تدعيمه ورفع معدلاته.

-الفترة الخاصة التي تمر بها الجزائر على وجه الخصوص والاقتصاديات العربية عموما ومدى إمكانية تفعيل المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي.

حدود الدراسة:

تتكون حدود الدراسة من

- الإطار المكاني تم اجراء هذه الدراسة على مستوى اقتصاد الجزائر
- الإطار الزمني لقد تم تحديد فترة الدراسة ب 21 سنة للفترة الممتدة بين 2000-2021 باعتبارها فترة ذات خصوصية من عدة جوانب أهمها ظهور مناهج وسياسات جديدة أدت إلى ظهور مصادر جديدة للنمو الاقتصادي يمكن استثمارها واستغلالها بدل الاعتماد على قطاع المحروقات.

منهج الدراسة:

تم الاعتماد على المنهج التحليلي الوصفي في الجانب النظري بينما اعتمدنا الأسلوب الاحصائي التحليلي والمنهج الكمي في الجانب التطبيقي.

هيكل البحث:

وحتى نتمكن من دراسة هذا الموضوع المهم وتقديمه في شكل منهجية تخدم اشكاليتنا المطروحة قمنا بتقسيم البحث الى فصلين مركزين في ذلك على الترابط والتسلسل المنهجي والمنطقي بين الفصول وفيما يلي تفصيل ذلك

الفصل الأول: والذي جاء تحت عنوان الخلفية النظرية للنمو الاقتصادية، حيث تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث، تناولنا في المبحث الأول تقديم جملة من المفاهيم والمصطلحات التي تتعلق بالنمو الاقتصادي وذلك من منظور مختلف المدارس ومختلف الاقتصاديين، أما المبحث الثاني فقد تضمن مختلف نظريات النمو الاقتصادي، في حين تم التطرق في المبحث الثالث الى مختلف النماذج المعتمدة في تفسير النمو الاقتصادي.

الفصل الثاني: والذي جاء تحت عنوان واقع واتجاهات النمو الاقتصادي في الجزائر، حيث تم تقسيمه الى ثلاثة مباحث، تناولنا في المبحث الأول واقع المؤشرات الاقتصادية في الجزائر، أما المبحث الثاني فقد جاء تحت عنوان اتجاهات النمو الاقتصادي، في حين تطرقنا في المبحث الثالث والأخير الى نموذج لتقدير النمو الاقتصادي

الفـــــصل الأول

الخلفية النظرية للنمو الاقتصـــــادي

تمهيد:

يعتبر النمو الاقتصـادي من أهـم المفاهيم الاقتصادية التي حـازت على اهتمام الاقتصاديين بمختلف مذاهبهم وأزمانهم نظرا لكونه مقياسا يعبر عن مدى الزيادة المحققة في إنتاج البلد من السلع والخدمات المخـتلفة عبر الزمن

كما أنه يـعتبر من أهم المؤشرات الكليـة الدالة على مـدى النشاط الاقتصـادي للدولة والذي ينعكس على مستوى دخل الفرد ورفاهيته، ولذلك فإن تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة وقابـلية للاستمرار يمثل هدفا مركزيا وأساسيا في خطط التنمية الاقتصادية لمختلف الدول وبشكل خاص للدول النـامية التي تتميز اقتصادياتها بوجود موارد متاحة غير مستغلة، لذا فإنه باستغـلال هذه الموارد تدريجيا يمكن لهذه الأقطار أن تحـقق معدلات نمو مرتفعة وسريعة في الدخل القومي. ونظرا لهذه الأهمية الكبيرة للنمو الاقتصـادي فقد اهتم الاقتصاديين عبر مختلف مـدارس ومراحل الفـكر الاقتصـادي بموضوع النمو وتفسير حدوثه ومعرفة محـدداته ونتيجة لهـذه الجـهود الـبحثية النظريـة والتطبيقية المـعمقة والمتواصلة فقـد انبثقت عدة نظريات اقتصـادية عبر الزمن وضعت تفسيرات مختلفة لحدوث النمو والمتغيرات المؤثرة عليه واستخدمت في ذلك مناهج متعددة في التحليل.

وبغرض الاطلاع على ذلك قد تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث أساسية، حيث تناولنا في المبحث الأول تقديم جملة من المفـاهيم والمصطلحـات التي تتعلق بالنمو الاقتصـادي، أما المبحث الثاني فقد تضمن نظريات النمو الاقتصادي، في حين تطرقنا في المبحث الثالث الى مختلف النماذج في تفسير النمو الاقتصادي.

المبحث الأول: ماهية النمو الاقتصادي

يكتسي موضوع النمو الاقتصادي أهمية كبيرة في التحليل الاقتصادي، حيث يعتبر اليوم أحد أهم المعايير الاقتصادية التي يتناولها الباحثون والاقتصاديون وحتى السياسيون في تحليلاتهم، فقد تعددت وتنوعت مفاهيمه حسب تنوع واختلاف آراء المفكرين والمحللين، وكذا حسب اختلاف أماكنهم وبيئاتهم والزمن الذي عايشوه، وعليه سوف نتطرق في هذا المبحث إلى أهم المفاهيم والمصطلحات المرتبطة بالنمو الاقتصادي.

المطلب الأول: مدخل الى النمو الاقتصادي

1- مفهوم النمو الاقتصادي

أجمع أغلب الاقتصاديين أن النمو الاقتصادي هو الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي والذي يؤدي بدوره إلى الزيادة المستمرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، ويعد النمو الاقتصادي مصطلحا جديدا نسبيا في التاريخ البشري حيث اقترن بظهور الرأسمالية وقدرتها الآلية وإنتاجها الصناعي، وما صاحبها من تغيرات تقنية مستمرة وتراكم لرأس المال التي أدت إلى تحولات جوهرية للمجتمعات؛ كانت قبل هذا النظام مجتمعات بدائية تسعى للحصول على وسائل العيش والبقاء ولم تهتم بمقدار أو وتيرة الزيادة فيها[1].

وفي هذا السياق نذكر بعض التعاريف التي جاءت حول النمو الاقتصادي:

- ✓ زيادة قدرة الوطن على إنتاج السلع والخدمات، كما يعني النمو حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن وهو يشير لنصيب الفرد من الدخل الكلي للمجتمع.[2]
- ✓ عبارة عن معدل زيادة الإنتاج أو الدخل الحقيقي في دولة ما خلال فترة زمنية معينة، ويعكس النمو الاقتصادي التغيرات الكمية في الطاقة الإنتاجية ومدى استغلال هذه الطاقة، فكلما ارتفعت نسبة استغلال الطاقة الإنتاجية المتاحة في جميع القطاعات الاقتصادية ازدادت معدلات النمو في الدخل الوطني والعكس صحيح في حال انخفاضها.[3]
- ✓ حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل القومي بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي.[4]

ومن خلال هذه التعاريف يمكننا استخلاص ما يلي:

النمو الاقتصادي ما هو إلّا عبارة عن الزيادة المستمرة في الناتج المحلي الإجمالي، أي انه تغير كمي في الإنتاج قابل للقياس، ويحدث بتلقائية كنتيجة للزيادة في استغلال الطاقة الإنتاجية.

ومما سبق، وبعبارات أبسط فإن النمو الاقتصادي يشير إلى زيادة في إجمالي الإنتاج حيث ترتبط المكاسب الإجمالية في الإنتاج بزيادة متوسط الإنتاجية الحدية، ما يؤدي إلى زيادة الدخل، ويلهم المستهلكين لفتح محافظهم وشراء المزيد، وهذا يقودنا الى جودة حياة أعلى.

كما يعمل النمو الاقتصادي على زيادة أرباح الشركات من خلال ارتفاع قيمة أسهمها المالية؛ الأمر الذي يؤدي بدوره إلى زيادة استثماراتها، وزيادة الطلب على الأيدي العاملة، ما يساهم في خفض معدلات البطالة ورفع معدل دخل الأفراد.

ومن جانب آخر يعرف سيمون كازنت "الحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد سنة 1971" النمو الاقتصادي بأنه: ارتفاع طويل الأجل في إمكانيات عرض بضائع اقتصادية متنوعة بشكل متزايد للسكان، وتستند هذه الإمكانيات المتنامية إلى التقنية المتقدمة والتكيف المؤسسي والأيديولوجي المطلوب لها.

---

[1]- روب موريس، "النمو الاقتصادي والبلدان المتخلفة "ترجمة هشام متولي، الطبعة الثانية، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت 1979، ص9 .

[2]- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية مصر.2000 .ص 141

[3] - محمد عبد العزيز عجمية إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية دراسات نظرية تطبيقية، قسم الاقتصاد كلية التجارة بجامعة الإسكندرية، مصر2003، ص .11

[4]- إياد عبد الفتاح النسور، أساسيات الاقتصاد الكلي، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن ""الطبعة الأولى 2013 "، ص .265

2- مفهوم الناتج الداخلي الخام:

اتفقت معظم آراء الاقتصاديين أن " النمو الاقتصادي هو حدوث زيادة في اجمالي الناتج المحلي الإجمالي GDP أو الدخل القومي الإجمالي GNI والذي يؤدي إلى زيادة مستمرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي".

بالنسبة للدخل القومي الإجمالي (GNI) فإنه يتألف من: نفقات الاستهلاك الشخصي وإجمالي الاستثمارات الخاصة ونفقات استهلاك الحكومة، صافي الدخل من الأصول في الخارج (إيصالات الإيرادات الصافية) وإجمالي الصادرات من السلع والخدمات، بعد حسم مكونين: اجمالي الواردات من السلع والخدمات، وضريبة الأعمال غير المباشرة.

أما الدخل القومي الإجمالي شبيه بالناتج القومي الإجمالي (GNP)، إلا أنه في قياس الناتج القومي الإجمالي لا تخصم الضرائب التجارية غير المباشرة.

بينما يمثل الناتج الداخلي الخام (GDP)مجموع قيم السلع والخدمات النهائية على اختلاف أنواعها التي تنتج في بلد معين محلياً خلال فترة زمنية معينة وعادة ما تكون سنة، واستنادا إلى هذا المفهوم نجد أن الناتج المحلي هو مفهوم جغرافي أو إقليمي يرتبط بالأنشطة الإنتاجية التي تتم داخل الحدود السياسية لذلك البلد بغض النظر عمن يملك هذه الخدمات الإنتاجية سواء كانوا من المواطنين أو الأجانب.

وهناك نوعان من الناتج الداخلي الخام حيث نجد الناتج الاسمي والناتج الحقيقي:[5]

أ –الناتج الاسمي: هو مجموع السلع والخدمات المنتجة خلال فترة زمنية معينة مقيمة بالأسعار الجارية (أسعار نفس السنة)، ويتم حسابه من خلال جمع حاصل الضرب للكميات المختلفة والأسعار الجارية المقابلة لهذه السلع والخدمات.

ب–الناتج الحقيقي: هو مجموع السلع والخدمات المنتجة خلال فترة زمنية معينة مقيمة بأسعار سنة الأساس، أي بعد استبعاد تأثيرات التغير في الأسعار، ويمثل حاصل قسمة الناتج الاسمي على الرقم القياسي للأسعار.

الناتج الحقيقي= الناتج الاسمي / الرقم القياسي للأسعار.

وهناك ثلاث طرق عامة تستخدم لتقدير الناتج الداخلي الخام وهي:

أ–طريقة الإنتاج [6]

– طريقة القيمة المضافة: ونعني بالقيمة المضافة الفرق بين قيمة الإنتاج عند كل مرحلة من المراحل الإنتاجية للسلعة وقيمة السلع الوسيطة الى تدخل في تركيب هذه السلعة عند كل مرحلة.

القيمة المضافة الكلية = مجموع قيم الإنتاج –مجموع الاستهلاكات الوسيطية (مستلزمات الانتاج)

---

[5] عقبة عبد اللاوي، حسابات الناتج الوطني، معهد العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير، المركز الجامعي بالوادي، الجزائر 2008–2009 ص21

[6] صخري عمر، التحليل الاقتصادي الكلي، الطبعة الخامسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008، ص 19.

تطرح الاستهلاكات الوسيطية حتى لا يحدث ازدواج في الحساب ونحصل على تقدير خاطئ للناتج الداخلي الخام الذي يعطى كالتالي:

الناتج الداخلي الخام =القيمة المضافة الكلية + الضريبة على القيمة المضافة + الرسوم الجمركية

-**طريقة المنتجات النهائية**: تمكننا هذه الطريقة من تفادي تكرار الحساب، في جمع كل البضائع والخدمات النهائية المباعة للمستهلكين، إلى الحكومة وإلى العالم الخارجي ونضيف إليها السلع الوسيطية التي تزيد في المخزون، بمعنى آخر نضيف فقط السلع التي تؤدي إلى زيادة رأس المال المنتج كالتجهيزات، البنايات وما شابه.

بطريقة الدخل: إن البضائع والخدمات المنتجة كما هو معلوم هي حصيلة للتعاون بين عوامل الإنتاج والمتمثلة في: العمل، الأرض، رأس المال والمستحدث (المنظم أو الإدارة)، فإذا طرحنا من قيمة البضائع والخدمات قيمة مستلزمات الإنتاج فإننا نحصل على قيمة الناتج، وتوزع قيمة الناتج على هذه العوامل لقاء مساهمتها في الإنتاج كما يلي:[7]

- ✓ العمل ويطلق على عائده اسم الأجور.
- ✓ رأس المال ويطلق على عائده اسم الفائدة.
- ✓ الأرض ويطلق على عائدها اسم الريع.
- ✓ المستحدث ويطلق على عائده أسم الربح.

وعند جمع عوائد هذه العوامل، فإننا تحصل على تقدير الناتج الداخلي الخام كما يلي:

$$GDP=Yw+Yi+Yr+Yp$$

ثم نضيف لهذا التقدير قيمة الضرائب الغير مباشرة وقيمة الإهلاك حتى نحصل على تقدير للناتج الداخلي الخام بسعر السوق، لأن ما تحصلنا عليه سابقا هو تقدير للناتج الداخلي الخام بتكلفة عوامل الإنتاج.

ج –طريقة الإنفاق: يطبق هذا الأسلوب باحتساب كافة النفقات التي تجري في الاقتصاد على السلع والخدمات النهائية خلال فترة زمنية، بمعني آخر الإنفاق الكلي هو مجموع الإنفاق الاستهلاكي (C) والإنفاق الاستثماري (I)، وصافي التعامل الخارجي (X–M) والإنفاق الحكومي (G) ويحسب وفقا للصيغة التالية:

$$GDP=C+I+G+X-M$$

[7] صخري عمر، مرجع سابق ص 19.

3- قياس النمو الاقتصادي:

بما أن النمو الاقتصادي ظاهرة كمية فهذا يعني انه يمكن قياسه ويعبر عنه بمعدل النمو الاقتصادي وهو المعدّل خلال السنة الذي يزيد فيه دخل قطاع صناعي معين أو دولة ما، ويُعرف أيضا بأنّه مقياس يُستخدم لقياس نمو الاقتصاد بين فترات زمنيّة متنوعة؛ من حيث استخدام نسب مئويّة، كما يُعد مقياساً لنسبة التغيرات المؤثرة في الناتج المحلي الإجمالي للدولة من عام إلى آخر.

من خلال التعاريف السابقة للنمو الاقتصادي فهو يمثل "حدوث زيادة مستمرة على المدى البعيد في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي"، ويقاس النمو الاقتصادي بمعدل سنوي يسمى معدل النمو الاقتصادي:

$$GE=GDP2-GDP1*100/GDP1$$

حيث:

GE :معدل النمو الاقتصادي

GDP1 :الناتج الخلي الخام للسنة السابقة

وGDP2: الناتج الداخلي الخام للسنة الحالية.

ويكون هذا المعدل اسمي أو حقيقي، وذلك حسب قيمة الناتج المحلي الإجمالي المستعمل (اسمي أو حقيقي)، ومنه فإنَّ فهم النمو الاقتصادي الذي يقصد به حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل الوطني بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي يكمن في التأكيد على ما يلي:[8]

-حدوث زيادة الناتج المحلي الخام مؤديّة إلى زيادة دخل الفرد الحقيقي، بمعنى أن معدل النمو لابد وأن يفوق معدّل النمو السكاني وكثيرا ما يزيد إجمالي الناتج المحلي في البلد بحسب المعادلة التالية:

معدل النمو الاقتصادي = معدل نمو الدخل القومي -معدل النمو السكاني.

-زيادة حقيقية لا نقدية سواء على مستوى دخل الفرد أو دخل الدولة فلا بد من استبعاد أثر التغير في قيمة النقود، أي لا بد من استبعاد معدل التضخم وعليه فإنّ:

معدل النمو الاقتصادي الحقيقي = معدل الزيادة في دخل الفرد الحقيقي -معدل التضخم

أي أن الاهتمام بقياس النمو الاقتصادي يقودنا إلى ضرورة تحليل النمو الاقتصادي بالنسبة للفرد الذي يحمل معنى أكثر من غير من المقاييس باعتباره يعبر عن مستوى الدخل الحقيقي للفرد، وذلك من خلال عدم مراعاة التغيرات التي تطرأ على القدرة الإنتاجية للدولة وكيفية استعمالها وإنما مراعاة التغيرات التي تحدث على سكان هذه الدولة، فإذا تزايد السكان بمعدل يزيد عن معدل نمو الإنتاج، لا يمكن حصول تحسن في متوسط مستوى الرفاه المادي بالنسبة للفرد، ويكون معدل النمو الاقتصادي الفردي كالتالي:

معدل النمو الاقتصادي الفردي الحقيقي = معدل النمو الاقتصادي الحقيقي الإجمالي -معدل نمو السكان

ومنه فإن النمو يكون مصاحبًا لتقدم اقتصادي إذا كان نمو الناتج الوطني أكبر من معدل نمو السكان، أو أن يكون غير مصاحب بتقدم اقتصادي إذا كان معدل نمو الناتج الوطني مساويًا لمعدل نمو السكان، بينما إذا كان معدل نمو السكان أرفعَ من معدل نمو الناتج الوطني فإن

[8] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية مصر.2000 .ص 11

النمو حينئذ يكون مصحوبًا بتراجع اقتصادي.

وفْقا لما سبق فإن النمو الاقتصادي يتجلى في:

- ✓ زيادة الناتج الوطني الحقيقي بين فترتين.
- ✓ ارتفاع معدل الدخل الفردي.

4- خصائص النمو الاقتصادي:[9]

-يحدث تلقائيا ولا يحتاج إلى تدخل الدولة.

-لا يهتم بتوزيع عائد النمو دون الاهتمام لمن يستفيد من ثمار النمو.

-يؤدي إلى رفع المستويات المعيشية على المدى الطويل، ويتناول سياسات إعادة توزيع الدخل بين الأفراد بصورة أكثر يسرا وسهولة.

-ذو طبيعة تراكمية، حيث أنه في حالة دولة تنمو بمعدل أسرع من غيرها فالفجوة بين المستويات تتسع باطراد.

-يؤدي إلى خلق الكثير من فرص الاستثمار وله أهمية كبيرة في الأمن الوطني.

5- المحددات الأساسية للنمو الاقتصادي:

يرتبط النمو الاقتصادي بجملة من المحددات والمتمثلة في عوامل الإنتاج، والتي يعبر عنها رياضيا بدالة الإنتاج الكلي والمعرفة بالعلاقة بين الناتج القومي الإجمالي والمدخلات والتكنولوجيا وفق الصيغة التالية:

$$\mathbf{Y=f\,(K,L,H,A)}$$

حيث أن:

Y: الناتج، L: العمل، K: رأس المال، H: المورد البشري، A: التقدم التكنولوجي

[9]طيوب عبد القادر وعوينة احمد، محددات النمو الاقتصادي في دول شمال افريقيا دراسة قياسية باستخدام نماذج النابل بيانات السلاسل الزمنية المقطعية خلال الفترة 2000 -2017، مذكرة التخرج لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2019-2020، ص7

–رأس المال المادي: يمثل رأس المال مجموعة التثبيتات والتجهيزات والبنى التحتية ومختلف السلع المنتجة، التي يمتلكها اقتصاد ما في فترة معينة وتكون موجهة لاستعمالها في العملية الإنتاجية، ويحدث تراكم رأس المال عن طريق تخصيص جزء من الدخل (مخرجات العملية الانتاجية) كادخار من أجل تعويض رأس المال المهتلك في العملية الانتاجية بالإضافة الى الاستثمار في رأس مال جديد.[10]

كما يمكن أن يساعد معدل المدخرات الأعلى في تمويل المزيد من الاستثمار الرأسمالي المادي، وهو ما يشير اليه نموذج هارود–دومار» إلى أن معدل المدخرات الأعلى يعني ارتفاع معدل النمو الاقتصادي. كما يمكن استخدام معدل ادخار أعلى لتمويل التعليم والتدريب. وهذا يساعد على تكوين رأس المال البشري وتحسين المهارات التقنية التي تساهم في زيادة قوة العمل المنتجة.

ويمكن للمنظمات غير الحكومية مثل أوكسفام والمؤسسات المتعددة الأطراف مثل البنك الدولي أن تأتي من أجل "إطلاق" الاقتصاد، ففي عام 2002 قدم البنك الدولي 19.5 مليار دولار إلى البلدان النامية وعمل في أكثر من 100 من الاقتصادات النامية، حيث جلب التمويل والخبرة التقنية لمساعدتها على الحد من الفقر. ومع ذلك قد لا يوفر هذا الانطلاق السريع دائمًا نتائج مستدامة أو حتى فعالة.

فإلى جانب المدخرات الخاصة والاستثمار الأجنبي المباشر والاقتراض من الخارج؛ يمكن زيادة كمية رأس المال المادي عن طريق سياسة الاستثمار الحكومية والاستثمار المحلي الخاص. وعلى نفس القدر من الأهمية يمكن زيادة رأس المال المادي من خلال البحث والتطوير، والوصول إلى التكنولوجيا وتحسين التدريب المهني.

–رأس المال البشري: يثل جملة القدرات، المعارف، المواهب والمهارات الموجودة لدى الأفراد والتي تساهم في العملية الانتاجية وتعتبر من متطلباتها الأساسية، فأغلب الاقتصاديين أكدوا على أهمية هذا العامل، خاصة بعدما تبين أنه يلعب دورا مهما في إحداث النمو الاقتصادي الداخلي، ما أدى الى الاهتمام به أكثر من خلال الرفع من مستوى التعليم ومضاعفة الجهود في هدا الإطار.

يعد حجم الأيدي العاملة وتوافرها من المصادر الرئيسية لعملية النمو الاقتصادي والزيادة فيه، ومن الطبيعي أن تتوافر الأيدي العاملة كنتيجة للزيادة السكانية ضمن أي دولة، وتجدر الإشارة إلى أن كمية العمالة وحدها غير كافية لضمان الزيادة في معدلات النمو الاقتصادي، وإنما نوعية القوى العاملة وما تلقته من تدريب مهني وتحصيل علمي ومهارات خاصه بالعمل.

–الموارد الطبيعية: وتشمل كافة الموارد الطبيعيّة التي تظهر على سطح الأرض أو داخلها مثل النباتات الموجودة على اليابسة، والموارد المائيّة وغيرها من مناظر الطبيعة أمّا الموارد الطبيعيّة الموجودة داخل الأرض والمعروفة باسم الموارد الجوفيّة فتشمل الغاز، النفط والمعادن، وتختلف الموارد الطبيعيّة بين الدول بناءً على ظروفها البيئيّة والمناخيّة.

وترتبط الزيادة في النمو الاقتصادي بكمية الموارد الطبيعية المتوفرة ضمن أي دولة؛ حيث أن المزيد من الأراضي والمواد الخام يؤدي إلى زيادة النمو الطبيعي المحتمل حدوثه؛ ويعد النفط والمعادن والأراضي الزراعية من الأمثلة على الموارد الطبيعية الواجب توافرها من أجل الوصول إلى مستويات أعلى في النمو الاقتصادي؛ لكن شريطة استخدامها بكفاءة عالية وبالشكل الأمثل، حيث إن شرط توافر الموارد الطبيعية مرتبط بكفاءة استخدامها. كما أن توفر بلد ما على مناظر طبيعية خلابة مستغلة في مجال السياحة سيساهم ولا شك في زيادة النمو حيث تعتمد دول كثيرة على مجال السياحة كمجال أساسي للنمو الاقتصادي لها.

ويسمي جيفري ساكس في "نهاية الفقر" هذا العامل "ازدهار الموارد" ويعطي مثالا انه لا يزال بإمكان بلد ما أن يتمتع بنمو اقتصادي بموارد طبيعية متواضعة شريطة أن يتمكن من الحصول عليها بكفاءة من الخارج؛ أي من خلال التجارة. حيث تمتلك سنغافورة وهونج كونج واليابان موارد طبيعية قليلة نسبيّا، لكنها نمت إلى اقتصادات متقدمة. أو يمكن زيادة الأرض بكمية متواضعة من خلال استصلاحها من البحر كما هو

[10]طيوب عبد القادر وعوينة احمد، مرجع سابق ص8

الحال في سنغافورة وهونغ كونغ. كما يمكن جعل قطعة الأرض أكثر إنتاجية (زيادة الجودة) عن طريق الري، وتكنولوجيا الزراعة المحسنة والتخطيط الأفضل لاستخدام الأراضي.

–التقدم التقني والتكنولوجي: يمكن أن تحسن طرق الإنتاج الجديدة من جودة السلع وأن تقلل من تكلفة الإنتاج. على سبيل المثال، يمكن لتقنية إنتاج جديدة أن تنتج خرسانة أقوى بمعدل أسرع وبتكلفة إنتاج أقل. بفضل هذه التقنية، يمكن تشييد مبان أفضل بتكاليف أقل.

وتسمح التكنولوجيا أيضًا للدولة بدمج الموارد لإنتاج سلع جديدة أو المزيد من المنتجات ذات القيمة المضافة. وبالتالي، فإن تحسين تكنولوجيا الإنتاج يسمح للبلد بتوسيعPFF (تجربة النمو الاقتصادي) مع العرض الحالي للموارد، حيث يمكن للهاتف الخلوي الوصول إلى الإنترنت وتحسين القدرة على جمع المعلومات الآنية التي يمكن أن تحسن الإنتاجية. كأن تساعد مثلا تنبؤات الطقس الدقيقة المزارعين على اتخاذ قرارات مهمة بشأن بذر البذور وزرعها وحصادها وتخزينها. وبالتالي يمكن استخدام تكنولوجيا المعلومات لزيادة المنتجات الزراعية. كما يسمح الوصول إلى الإنترنت الاستفادة من نظام نقل موثوق به وغير مكلف ماديا لكي يصبح طريقة موثوقة وقليلة التكاليف لتحصيل المدفوعات عبر الإنترنت للشركات المغامرة بتوسيع أسواقها في الخارج وزيادة الإنتاج بشكل فعال.

المطلب الثاني: النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

يرتبط النمو الاقتصادي بمجموعة من المفاهيم أبرزها التنمية الاقتصادية، فإذا كان النمو ظاهرة كمية، فإن التنمية ظاهرة نوعية وتأخذ في الاعتبار تحول الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والديمغرافية المصاحبة للنمو المستدام.

وللتنمية عدة تعاريف تناولها العلماء والباحثون الأكاديميون نذكر منها:

- ✓ التنمية الاقتصادية تتمثل في تحقيق زيادة مستمرة في الدخل الوطني الحقيقي وزيادة نصيب الفرد منه، هذا فضلا عن إجراء العديد من التغيرات كل هيكل إنتاج ونوعية السلع والخدمات المنتجة إضافة إلى تحقيق عدالة أكبر في توزيع الدخل الوطني، أي تغيير في هيكل توزيع الدخل الوطني لصالح الفقراء.[11]
- ✓ هي فكرة مرتبطة بفكرة التقدم وتتضمن التغير والتطور من حالة إلى أخرى ويشغل النمو الاقتصادي عمودها الفقري؛ فكل من النمو والتنمية يشترط أحدهما الآخر، فالتنمية عملية تغير نوعي لما هو قائم سواءً كان اقتصاديا أو اجتماعيا أو ثقافيا.
- ✓ التنمية الاقتصادية هي سلسلة من التغيرات والتأقلمات التي بدونها يتوقف النمو.

ومن خلال الربط بين مختلف العناصر الواردة في التعاريف السابقة يمكن القول بأن التنمية الاقتصادية هي الانتقال بالوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي لمجتمع ما من حالة إلى حالة أحسن منها، وذلك من خلال الزيادة المستمرة والحقيقية في نصيب الفرد من الناتج الوطني مع ضمان توفير الحاجات
الأساسية.

وهنا يجب التفريق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، فعندما يزيد دخل الفرد في الدول النامية فإن ذلك يعد تنمية اقتصادية فهي ليست زيادة في نصيب الدخل الفردي بل تغير هيكلي في المجتمع ككل أما إذا حدثت زيادة في دخل الفرد في الدول المتقدمة فيطلق على ذلك نموًا اقتصاديًا، فالنمو الاقتصادي في الدول المتقدمة يعد مستقرا ومنظما ولا تحدث فيه تقلبات حادة في الهياكل والمؤسسات الإدارية أو التنظيمية، أما في الدول النامية فلكي تحدث زيادة في نصيب الفرد من الدخل فإن من الضروري أن تحدث تغيرات جذرية في المؤسسات مما

[11] عبد الرحمن يسرى احمد، التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومشكلاتها، الدار الجامعية للنشر، مصر 1999. ص.45

يؤدي إلى حدوث زيادات مضطردة في الدخل[12].

ومن أجل التوضيح أكثر ارتأينا تقديم الجدول التالي نبين من خلاله الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية:

جدول 1.1 يوضح مقارنة بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

النمو الاقتصادي	التنمية الاقتصادية
مفهومه يشير إلى الزيادة الثابتة نسبيا والمستمرة في جانب واحد من جوانب الحياة.	مفهومها يشير إل الزيادة السريعة المتراكمة والتي تحدث في جميع جوانب الحياة في فترة زمنية محدودة.
كثيرا ما يحدث عن طريق التحول التدريجي وبطريقة بطيئة	التنمية تحتاج إلى دفعة قوية لكي يخرج المجتمع من حالة الركود إلى حالة التقدم.
يغلب على النمو التغير الكمي	يغلب على التنمية التغير الكيفي.
النمو ظاهرة تحدث في جميع المجتمعات على اختلاف مستوياتها الاجتماعية والاقتصادية والحضارية.	التنمية تطلق على البلاد والمجتمعات وتشير إلى النمو السريع الذي يحدث فيها.
النمو عملية تلقائية تحدث غالبا دون قصد من الإنسان.	التنمية عملية مقصودة تحدث عن طريق تدخل الإنسان لتحقيق أهداف معينة.

المصدر: من مداخلة صليحة مقاوسي" نحو مقاربات نظرية حديثة لدراسة التنمية الاقتصادية"[13]

[12]أسامة بن محمد باحنشل، مقدمة في التحليل الاقتصاد الكلي، مطابع جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية.1999، ص .275

[13] صليحة مقاوسي، أ. هند جمعوني، "نحو مقاربات نظرية حديثة لدراسة التنمية الاقتصادية"، مداخلة في الملتقى الوطني: حول " الاقتصاد الجزائري: قراءات حديثة في التنمية "، جامعة الحاج لخضر -باتنة -؛ 2010/2009 ص 04.

المبحث الثاني : نظريات ونماذج النمو الداخلي

حظي النمو الاقتصادي باهتمام واسع في الفكر الاقتصادي، من طرف عدد كبير من المفكرين الاقتصاديين باعتباره أهم المتغيرات الاقتصادية دلالة على الأداء الاقتصادي، وذلك بالتعرض لمجموعة من النظريات حاولوا من خلالها تقديم إطار نظري شامل تستطيع كافة الدول إتباعه للوصول إلى مستويات مقبولة من الأداء الاقتصادي وبالتالي بناء نماذج رياضية ملائمة للصيغة المنطقية لنظرية النمو الاقتصادي، حيث تمثل مجموعة من العوامل التي تؤدي إلى نمو المجمعات الاقتصادية، من ذلك تعددت النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي، حيث كل نقائص نظرية كانت نقطة انطلاق نظرية أخرى، ومسعى كل هذه النظريات البحث عن النمو المتوازن إما في المدى البعيد أو المدى القصير.

المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية في النمو الاقتصادي

وقد استند التحليل الكلاسيكي على فرضيات عديدة أهمها[14]:

- ✓ سياسة الحرية الاقتصادية: الحرية الفردية، حرية المنافسة الكاملة، البعد عن أي تدخل للدولة في الحياة الاقتصادية.
- ✓ التكوين الرأسمالي مفتاح التقدم.
- ✓ ميل الأرباح للت ارجع وذلك نظرا لزيادة حدة المنافسة بين الرأسماليين على التراكم الرأسمالي.
- ✓ الربح هو الحافز على الاستثمار، كلما زاد معدل الأرباح زاد معدل التكوين الرأسمالي والاستثمار.
- ✓ حالة السكون: اعتقد الكلاسيك بحتمية الوصول إلى الاستقرار كنهاية لعملية التراكم الرأسمالي.
- ✓ الملكية الخاصة والمنافسة التامة وسيادة حالة الاستخدام الكامل للموارد والحركية الفردية في ممارسة النشاط.

تضم هذه النظرية آراء كل من ادم سميث ودافيد ريكاردو ومالتوس وغيرهم:

1. **ادم سميث Adam Smith**: يعتبر بأن العمل هو مصدر لثروة الأمم وأن تقسيم العمل هو وسيلة لزيادة الإنتاجية، كما يؤكد حاجة الاقتصاد الوطني إلى التراكم الرأسمالي من أجل التوسع في تقسيم العمل، كان هدفه التعرف على كيفية حدوث النمو الاقتصادي، ومعرفة العوامل والسياسة التي تعوقه وتقف في طريقه[15].

2. **دافيد ريكاردو David Ricardo**: بعد تحليل ادم سميث جاء تحليل دافيد ريكاردو ليوضح أهم الأسباب التي تؤدي إلى حالة الركود و انتشاره، يعتبر القطاع الزراعي هو القطاع الرئيسي والهام في النشاط الاقتصادي و الذي يخضع لقانون تنقص الغلة أي التسابق بين الغذاء من ناحية والسكان من ناحية أخر ى. كما أعطى" ريكاردو" كذلك الأهمية للعوامل الغير اقتصادية في عملية النمو الاقتصادي ،بالإضافة إلى التركيز على حرية التجارة من حيث تصريف الفائض الصناعي وتخفيض أسعار المواد الغذائية، مما يسمح لها بالمساعدة على نجاح التخصص

---

[14]. جلال خشيب ،**النمو الاقتصادي مفاهيم و نظريات، شبكة الالوكة**، على الموقع:www.akukah.net ، تاريخ الاطلاع: 2021/4/28.

[15]. بلقلة براهيم ،**آليات تنويع وتنمية الصادارت خارج المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي**، رسالة ماجستير غير منشورة، في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر،2008-2009، ص48.

وتقسيم العمل[16].

3. مالتوس Robert Malthus: طرح توماس مالتوس في كتابه حول السكان قانون النسمة بحيث أنه مهما كان النظام التي تتبعه الدولة فمستوى الشعوب لا يمكن أن يتحسن إذا زاد معدل النمو السكاني على معدل النمو الاقتصادي، ويرى بعدم تدخل الدولة إلا في حالة الفقر المدقع. وفي كتابه الثاني حول" مبادئ الاقتصاد السياسي " أكد على أهمية الطلب على الإنتاج لتحقيق النمو الاقتصادي[17].

المطلب الثاني : النظرية الكينزية في النمو الاقتصادي

بعد أزمة الكساد العالمي سنة 1929، ظهرت أفكار جون ماينارد كينز (John Maynard Keynes) الذي اهتم أساسا بتحليل الوضع الاقتصادي في الدول المتقدمة، وقد تناول كينز النمو الاقتصادي من وجهة نظر التحليل الكلي، وركز في تحليله على المتغيرات الكلية التالية : العمل، سعر الفائدة، عرض النقود، ومعدل الاستثمار.[18]

يفترض كينز دائما في تحليله فكرة التوظيف الكامل في الأجل القصير، وقد اعتبر الادخار ومن ثم الاستهلاك دالة في الدخل، بينما اعتبر النيوكلاسيك الادخار دالة في سعر الفائدة أولا وفي الدخل ثانيا. فعندما تنخفض معدلات الفائدة يترتب على ذلك توسيع حجم العمالة في الاقتصاد الوطني، وعند مستوى معين للاستثمار يتحدد كما اشرنا مستوى الدخل ومستوى التشغيل، ويتوقف مستوى الاستثمار هذا بمعنى آخر على الكفاية الحدية لرأس المال وسعر الفائدة، وتعني الكفاية الحدية لرأس المال العائد المتوقع من الأصول الرأسمالية الجديدة، وتسمى العلاقة بين الزيادة في الاستثمار والدخل بالمضاعف الكينزي، ولقد وضع كينز عددا من الأسس الجديدة، والتي من شأنها معالجة الأوضاع الاقتصادية التي عاصرها، وترتكز هذه الأسس والقواعد في النقاط التالية :[19]

- ✓ كان اهتمام كينز بالاقتصاد الكلي عكس سابقيه الكلاسيكيين الذين اهتموا بالاقتصاد الجزئي، من خلال الاهتمام بتكاليف وأرباح الوحدة المنتجة، معتبرين في ذلك أن الأرباح هي مصدر للتراكم الرأسمالي، لأن هذا الأخير هو المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي.
- ✓ يرى كينز أن مستوى الطلب يمكن أن يحدث عند أي مستوى من الاستخدام (العمل) والدخل، وليس بالضرورة عند مستوى الاستخدام الكامل، منتقدا بذلك النظرية الكلاسيكية.
- ✓ يرى كينز أن المشكلة التي مر بها النظام الرأسمالي ليست بسبب العرض من السلع والخدمات، بل تكمن في الطلب الفعال.

---

[16]. بداروي شهيناز، **تأثير أنظمة سعر الصرف على النمو الاقتصادي في الدول النامية(دارسة قياسية باستخدام بيانات البانل لعينة من 18 دولة نامية 1980-2012)**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، في علوم الاقتصاد النقدي و المالي، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر ،2015/2014، ص55.

[17]. طاوش قندوسي ،**تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي دارسة حالة الجازئر) 2012/1970(**، أطروحة دكتواره غير منشورة في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر ،2014/2013، ص99.

[18]. وعيل ميلود، المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3 ، 2014، ص، 26.

[19] وعيل ميلود، مرجع سابق، ص27.

- ✓ حسب كينز الادخار ومن ثم الاستهلاك دالة في الدخل على عكس سابقيه، الذين يعتبرون أن الدخل دالة في معدل الفائدة أولا، وفي مستوى الدخل ثانيا، أما المستوى التوازني للدخل حسب كينز فإنه يتحدد وفق الطلب على الاستثمار، الذي يتوقف بدوه على معدل الفائدة السائد في السوق.
- ✓ لقد نادى كينز بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من أجل التوجيه، لأن التدخل حسبه يؤدي إلى الاقتراب من التشغيل التام، على عكس ما إعتقده الكلاسيكيون بقولهم ان التشغيل التام يحدث تلقائيا.

المطلب الثالث : النماذج النيوكلاسيكية

تتمثل في نماذج هارود دومار وروبرت سولو وجون ماينارد كينز، حيث تعتبر هذه النماذج امتداد جديد للفكر الكلاسيكي، فلم يهدم فروض الكلاسيك إنما أضاف إليها فروض جديدة تتماشى وتغيرات العصر.

1. هارود دومار[20]: يعتبر نموذج Harrod-Domar توسعة دينامية لتحليلات التوازن الكينزية (الستاتيكية)، ويستند هذا النموذج على تجربة البلدان المتقدمة، و يبحث في متطلبات النمو المستقر في هذه البلدان. وقد التوصل النموذج إلى استنتاج مفاده أن للاستثمار دورا رئيسيا في عملية النمو، وقد ركز النموذج على النظرية الدينامية وعلى العلاقة بين الادخارات والاستثمارات والناتج.

وتتمثل فرضيات النموذج فيما يلي:

- ✓ غياب التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي والاقتصاد المغلق (لا توجد تجارة خارجية).
- ✓ تحقيق الكفاءة الإنتاجية الكاملة للاستثمار والوصول إلى العمالة الكاملة عند مستوى توازن الدخل.
- ✓ تساوي وثبات الميل الحدي للادخار مع الميل المتوسط للادخار.
- ✓ الأسعار وسعر الفائدة ومعامل رأس المال ونسبة رأس المال والعمل في المدخلات الإنتاجية كلها ثابتة.

- ✓ وجود نمط واحد لإنتاج السلع مع فرضية العمر اللانهائي للسلع الرأسمالية، كل من حسابات الدخل والاستثمار تعتمد على الدخل المحقق لنفس السنة والاستثمار الكلي الجديد تحدد بمستوى الادخار الكلي.

2. روبرت سولو: بسبب نقاط الضعف التي ظهرت في نموذج هارود دومار حاول عدد من الاقتصاديين بناء نظريات ونماذج جديدة أكثر تعقيدا من النموذج المذكور تسمح بحصول تغيرات في الأجور وفي معدلات سعر الفائدة ومن ثم تكون المبادلة بين العمل ورأس المال و إحلال أحدهما محل الآخر، استطاع سولو أن يوضح أن نمو العمل بنسب نمو عرض رأس المال يجعل سعر رأس العمل ينخفض نسبة إلى سعر الفائدة من ناحية، و من الناحية الأخرى فان رأس المال إذا نما بنسب أعلى من نمو عرض العمل فإن سعر العمل سوف يرتفع. ووفقا لهذا النموذج،

[20]. مدحت قريشي، **التنمية الاقتصادية (نظريات وسياسات موضوعات)**، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى 2007، الأردن ،2007، ص 74.

يمكن تفسير الإنتاج و النمو انطلاقا من دالة الإنتاج لكوب دوغلاس[21]: $Y = A. F(KL)$

حيث تمثل y الإنتاج، وA معلمة تشير إلى مستوى مكاسب الإنتاجية أي التطور التقني، وK مستوى رأس المال وL مستوى العمل.

تم صياغة هذا النموذج بطريقة جديدة تسمح بإيجاد رد للتنبؤات المتشائمة لهارود، قام بطرح نموذجه على المدى الطويل حاول فيه الكشف عن أسباب الاختلاف بين درجات الفقر والغنى بين الدول، حيث افترض أن الإنتاجية تحدث نتيجة تدخل عاملين هما: رأس المال والعمالة. وضع نموذج سولو لتحليل الاقتصاديات الصناعية والآن تم استخدامه على نطاق واسع لدارسة النمو الاقتصادي في جميع أنحاء العالم[22].

3. جون مينارد كينز[23]: يعتبر جيمس ميد j.e.meade من أنصار النيوكلاسيك إلى أبعد مدى، وقد استخدم دالة الإنتاج التي تسمح بوجود وفورات الحجم بين عناصر الإنتاج المتغيرة، ولقد افترض أن هناك منتجا واحدا يمكنه إنتاجه، إما لتكوين رأس المال أو الاستهلاك، و أن هناك ثلاثة عوامل للإنتاج هي، رأس المال K، العمل L و الأرضR، مع الزمن t، من أهم النقاط التي جاء بها هذا النموذج فيما يلي:

- ✓ اهتم كينز بالاقتصاد الكلي.
- ✓ تحدث كينز عن الشروط اللازمة لتحقيق النمو، وعرف الطلب الفعال على أنه الجزء من الدخل الوطني الذي ينفق على الاستهلاك والتراكم.
- ✓ وجد علاقة بين زيادة الاستثمارات ونمو الدخل الوطني، وأطلق عليها مصطلح المضاعف، ويمكن معرفة مقدار المضاعف بمعرفة مقدار الميل الحدي للاستهلاك كما يلي:

حيث: $M = \frac{1}{1-MPC} = \frac{1}{MPS}$

MPS الميل الحدي للاستهلاك. MPC الميل الحدي للادخار.

- ✓ أكد على تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي على عكس الكلاسيكيين.

المبحث الثالث: نماذج النمو الاقتصادي :

المطلب الأول : نماذج النمو الداخلي :

ظهرت نتيجة أدائها الضعيف في إلقاء الضوء على مصادر النمو طويل الأجل وعجزها في تفسير الاختلافات الكبيرة للأداء الاقتصادي بين البلدان المختلفة، وبالتالي جاءت هذه النظرية لتفسير الاختلافات الحاصلة في نمو الناتج المحلي الذي لم يتم توضيحه في نموذج سولو الذي اعتبره متغيرا خارجيا. ومن بين أشهر هذه النماذج الاقتصادية نجد نموذج Paul Romer في سنة 1986، ونموذج R.lucas في سنة 1988 ويفترض النموذج نظرية النمو الجديدة وجود وفرات خارجية مترافقة مع تكوين رأس المال البشري، والتي تمنع الناتج الحدي لرأس المال

---

[21]. إسماعيل محمد بن قانة، **اقتصاد التنمية (نظريات–نماذج– استراتيجيات)**، دار أسامة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2012، الأردن، 2011 ص ص ص 109، 110 ،111.

[22].دليلة طالب ،**قياس اثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980–2012**، مجلة البحوث في الاقتصاد والإدارة، مركز الدارسات والبحوث الإنسانية و الاجتماعية، العدد4، 2015/9، ص142.

[23]. إسماعيل محمد بن قانة ، مرجع سبق ذكره، ص، ص 107، 108.

من الانخفاض، وأول اختبار للنظرية هو التأكد فيما إذا كانت البلدان الفقيرة تنمو بمعدلات أسرع من البلدان الغنية.

من أشهر النماذج الاقتصادية في هذه النظرية نجد:

⇦ **نموذج Lucas**[24]: يعتمد هذا النموذج على رأس المال البشري كمصدر مهم لعملية النمو الاقتصادي: حيث أن تراكمه يأخذ الشكل التالي:

$$h^*= (1 - U)h$$

حيث أن U هي الزمن المسخر للعمل، و اما $(1 - U)$ فهو الزمن المسخر للحصول على المعارف و B مقدار الفعالية و منه: $B(1 - U) = \frac{h*}{h}$

أما دالة الإنتاج cobb-dauglas فتأخذ الشكل التالي:

$$y = k^B(h\ L)^{1-b})$$

وبما أن هذا النموذج جاء لتفسير اختلاف النمو بين البلدان ف h هنا تمثل التقدم التقني مما يجعله قابلا للنمو، حيث كلما كان هناك وقت كبير وكافي للتكوين من طرف الأفراد $(1 - U)$ ساعد ذلك على زيادة رأسمالهم البشري، وهنا يظهر أن سبب ضعف معدلات النمو في البلدان النامية يرجع إلى عدم اهتمامهم بتراكم رأس المال البشري.

⇦ **نموذج Romer**: حسب Romer فإن الأفكار تختلف عن الأملاك الاقتصادية التقليدية، يمكن استخدامها عدة مرات من طرف عدد من الأعوان الاقتصاديين دون أن يؤدي ذلك إلى تدهورها. تكلفة انتقالها شبه معدومة، وبالتالي تكون تكلفتها في أول إنتاج لها مرتفعة وفي حالة نسخها تنخفض التكاليف. ينطلق هذا النموذج من دالة إنتاج على النحو التالي:

$$yt = \sum_0^{Nt} kit^{\propto} di$$

حيث: Nt تشمل أنواع متعددة للمنتوج الوسيط بحيث أن كل نوع يستعمل في إنتاجه kit وحدة من رأس المال، وبالتالي فإن المخزون الكلي لرأس المال ki يوزع بالتساوي على عدد أنواع المنتوج Nt، ومن ثم يعبر عن دالة الإنتاج السابقة كما يلي:[25]

$$yt = N_t^{1-\alpha} k_t^{\alpha}$$

نستنتج أن النمو الاقتصادي من أهم الظواهر الاقتصادية وأكثرها أثرا على واقع الأفراد وعلى مستقبلهم في كل المجتمعات البشرية، فالنمو الاقتصادي هو الوسيلة الرئيسية التي يحدد على أساسها درجة تقدم أو تخلف الدول، لهذا اهتمت معظم الدراسات الاقتصادية بعملية النمو الاقتصادي إذ تسعى إلى تحديد عوامل النمو وكيفية التأثير من اجل زيادتها.

[24] .مدحت القرشي، مرجع سبق ذكره، ص 80.

[25] . إسماعيل محمد بن قانة، ،مرجع سبق ذكره، ص 111.

الفصل الثـــانـــي

واقع واتجاهات النمو الاقتصادي في الجزائر

الناتج المحلي

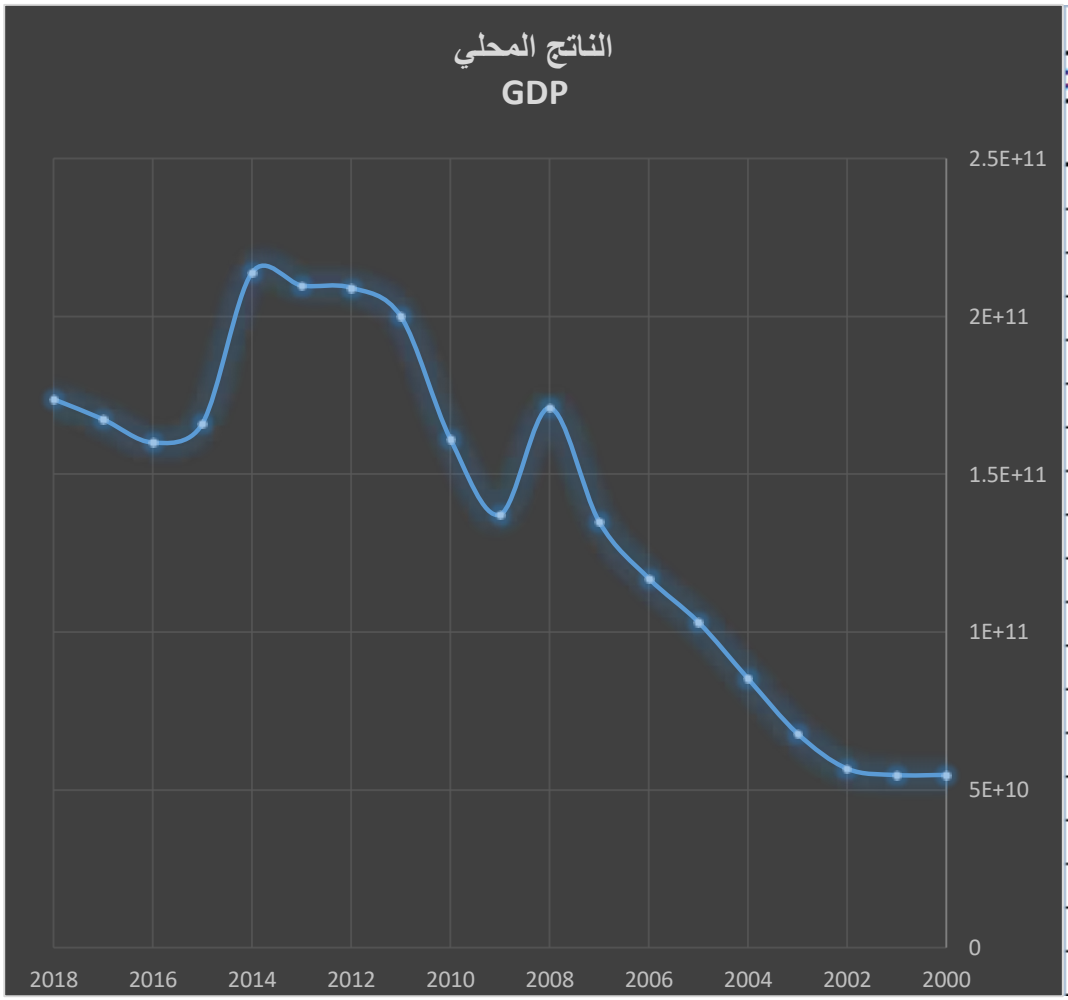

Country Na	Algeria
ountry Cod	الناتج المحلي
السنة	GDP
2000	5,4786E+10
2001	5,4743E+10
2002	5,6758E+10
2003	6,7866E+10
2004	8,5325E+10
2005	1,032E+11
2006	1,1703E+11
2007	1,3498E+11
2008	1,71E+11
2009	1,3721E+11
2010	1,6121E+11
2011	2,0002E+11
2012	2,0906E+11
2013	2,0975E+11
2014	2,1381E+11
2015	1,6598E+11
2016	1,6003E+11
2017	1,6739E+11
2018	1,7376E+11

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على بياناتONS ومخرجات Excel

يتضح من خلال المنحنى البياني ان معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي GDP عرف نموا إيجابيا عام 2000 مواصلا للحالة منذ ستة سنوات رغم الوضع التنافسي للقطاعات عامة، حيث ارتفع من 2.7 سنة 2001 الي 5.2 سنة 2008 ويرجع لارتفاع النفط في السواق الدولية دور كبير في تحقيق هذه المعدلات، وانخفض من 5.2 سنة 2008 الى 2.4 سنة 2009 ويرجع ذلك الى تراجع أسعار النفط بسبب نقص الطلب العالمي على المحروقات نتيجة الازمة المالية العالمية سنة 2008، كما عرف تذبذب في الفترة الممتدة من سنة 2010 الى سنة 2018.

الكتلة النقدية M

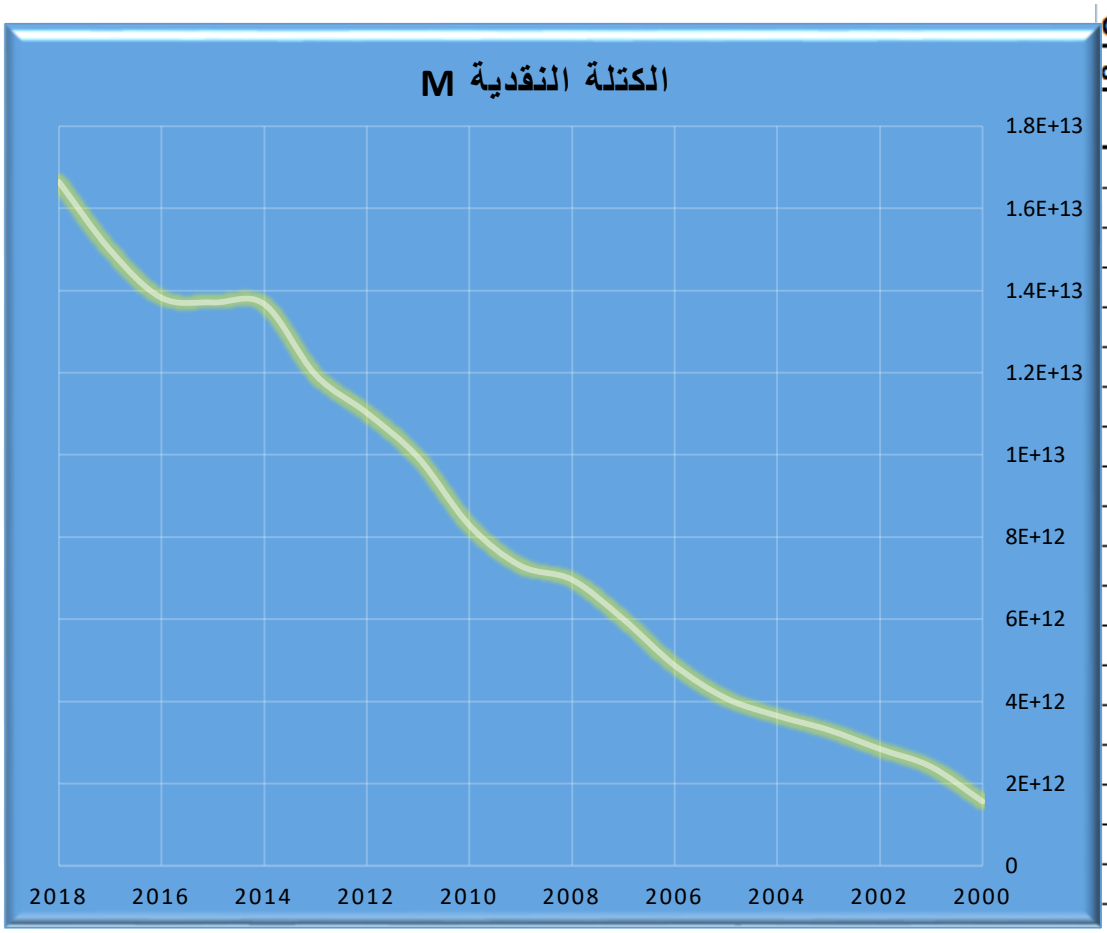

Country Na	Algeria
ountry Cod	الكتلة النقدية
السنة	M
2000	1,5599E+12
2001	2,4031E+12
2002	2,8369E+12
2003	3,2995E+12
2004	3,6443E+12
2005	4,0704E+12
2006	4,8701E+12
2007	5,9946E+12
2008	6,956E+12
2009	7,2927E+12
2010	8,2807E+12
2011	9,9292E+12
2012	1,1015E+13
2013	1,1942E+13
2014	1,3664E+13
2015	1,3705E+13
2016	1,3816E+13
2017	1,4974E+13
2018	1,6637E+13

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على مخرجات Excel

من خلال المنحنى البياني السابق لتطور الكتلة النقدية لدولة الجزائر في الفترة الممتدة من 2000 الى 2018 نستخلص أن:

- ✓ هناك تضخم واضح ومتسارع للكتلة الكتلة النقدية في الجزائر في الفترة محل الدراسة حيث تضاعفت الكتلة النقدية في ظرف 19 سنة ما يقارب 10 مرات.
- ✓ يرتبط ارتفاع الكتلة النقدية ارتباطا وثيقا بالمعدل العام للأسعار ومعدل التضخم، فكلما تم التحكم أكثر بمعدل التضخم وكبح الأسعار كلما تم التحكم في الكتلة النقدية.

الصادرات

Country Na	Algeria
ountry Cod	الصادرات
السنة	X
2000	..
2001	..
2002	..
2003	..
2004	..
2005	5,0268E+10
2006	5,9721E+10
2007	6,7128E+10
2008	8,6655E+10
2009	5,2861E+10
2010	6,5168E+10
2011	8,0831E+10
2012	7,9095E+10
2013	7,2135E+10
2014	6,6846E+10
2015	4,0103E+10
2016	3,5172E+10
2017	3,9831E+10
2018	..

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على مخرجات Excel

من خلال المنحنى البياني أعلاه والذي يمثل الصادرات في الجزائر في الفترة الممتدة من سنة 2000 الى سنة2017 يبين ان حصيلة الصادرات قد عرفت خلال الفترة 2000 -2012 ارتفاعا و ذلك نظرا لارتفاع أسعار النفط و الناجم عن زيادة الطلب العالمي على هذه المادة، حيث يلاحظ هيمنة قطاع المحروقات على هيكل الصادرات الجزائرية بصفة شبه مطلقة و بنسبة بلغت في المتوسط 97.36 % خلال هـذه الفترة، وسـجلت سنة 2009 انخفاضـا في حصيلة الصـادرات بمعدل (43.01%-) مقارنة بسنة 2008 ،وما يلاحظ خلال هذه الفترة تذبذب حصيلة الصادرات النفطية و عدم استقرارها من سنة لأخرى نتيجة لتغير الطلب العالمي على هذه المادة و أسعارها في السوق العالمية والذي انعكس بشكل واضح على تطور حجم و قيمة الصادرات الاجمالية، وذلك من واقع هيمنة الصادرات النفطية على هيكل الصادرات الجزائرية حيث سجلت الصادرات خارج المحروقات نسبة تقدر ب2.2 % من الهيكل الإجمالي للصادرات.

الاستهلاك النهائي

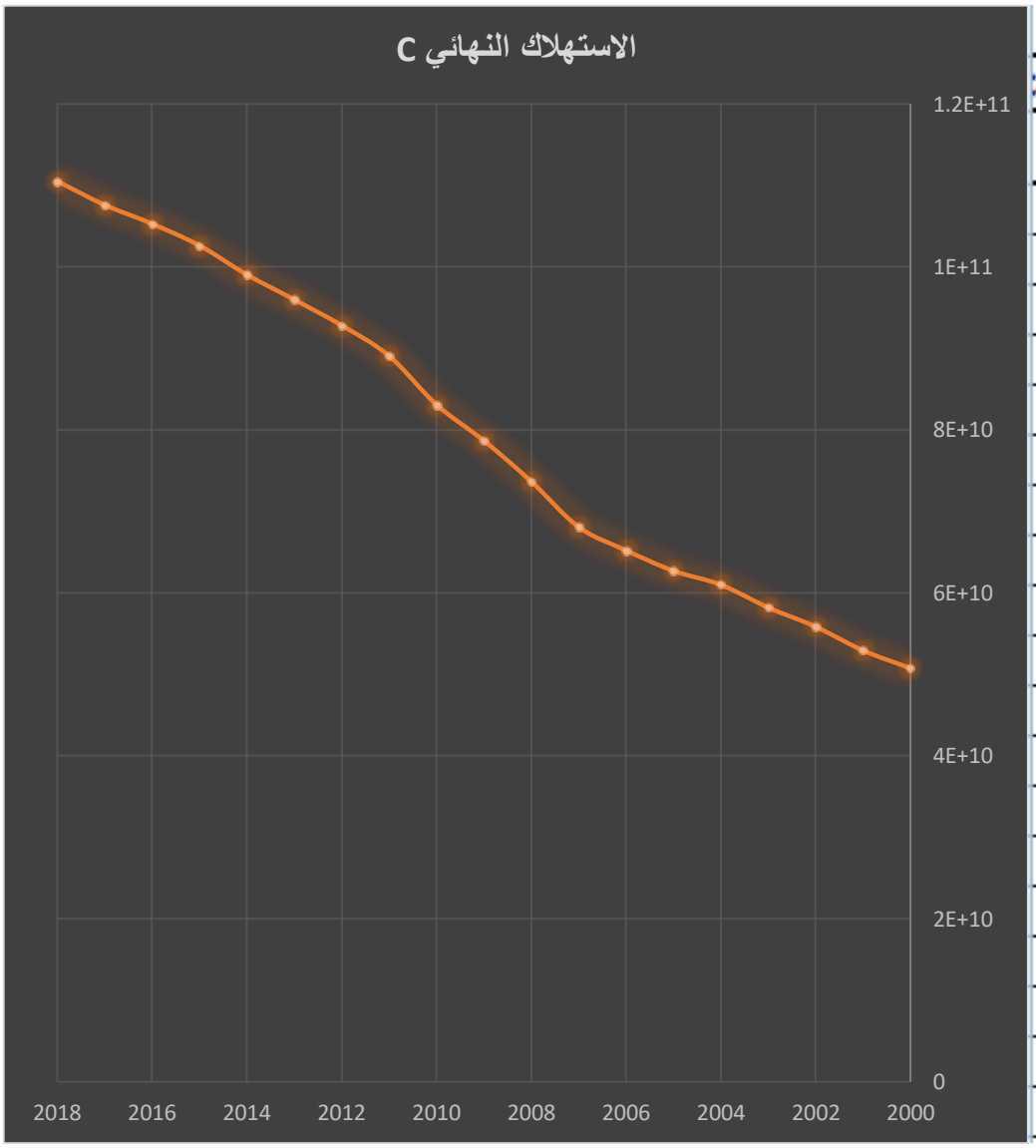

Country Na	Algeria
ountry Cod	استهلاك النهائي
السنة	C
2000	5,0773E+10
2001	5,2956E+10
2002	5,5869E+10
2003	5,8215E+10
2004	6,101E+10
2005	6,2718E+10
2006	6,5227E+10
2007	6,8097E+10
2008	7,3681E+10
2009	7,8691E+10
2010	8,3098E+10
2011	8,9081E+10
2012	9,2822E+10
2013	9,5978E+10
2014	9,9049E+10
2015	1,0262E+11
2016	1,0528E+11
2017	1,076E+11
2018	1,105E+11

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على مخرجات Excel

من خلال المنحنى البياني أعلاه والذي يوضح الاستهلاك النهائي في الجزائر في الفترة الممتدة من سنة 2000 الى غاية سنة 2018 يمكننا استخلاص أن الاستهلاك النهائي في تزايد مستمر على طول فترة الدراسة، وذلك راجع الى الاستهلاك النهائي المتزايد من قبل الاسر والإدارات العمومية.

الاستثمار الأجنبي المباشر

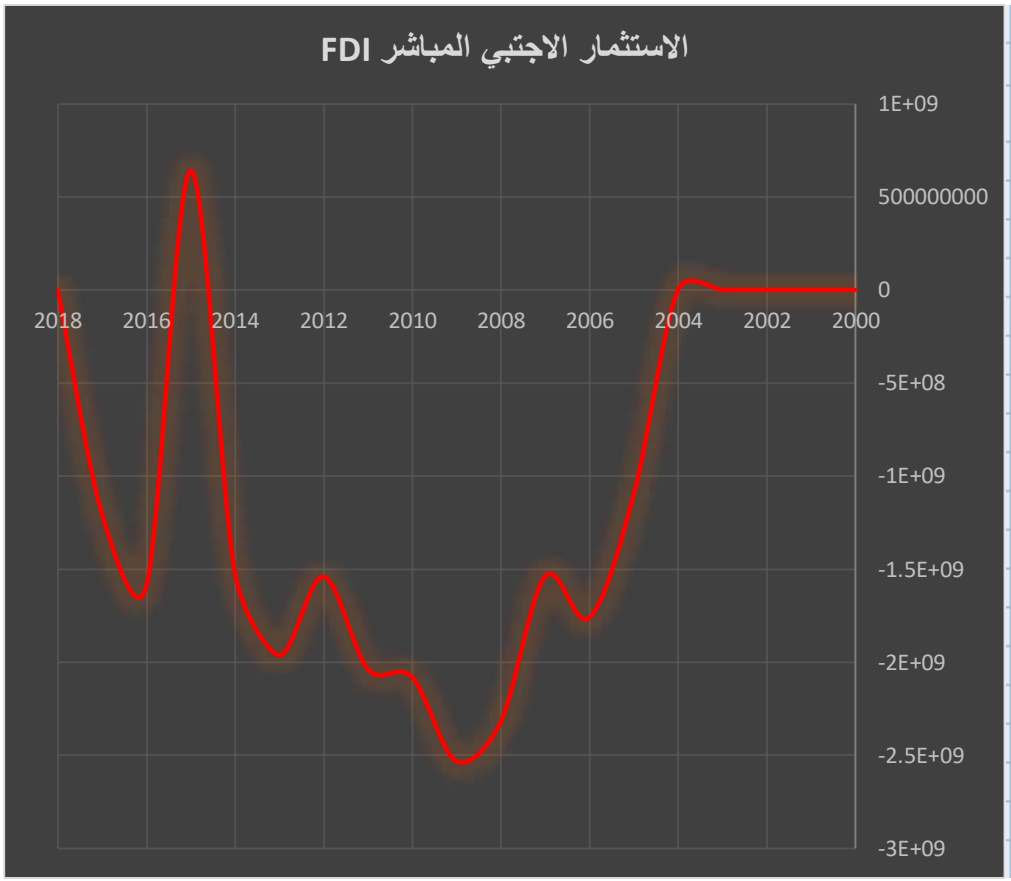

Country Na	Algeria
ountry Cod	لاستثمار الاجتبي المباشر
السنة	FDI
2000	..
2001	..
2002	..
2003	..
2004	..
2005	-1101000000
2006	-1762000000
2007	-1539745128
2008	-2320754664
2009	-2532507565
2010	-2081136054
2011	-2037319358
2012	-1541844615
2013	-1963635050
2014	-1520777119
2015	638915215,3
2016	-1591723072
2017	-1204341137
2018	..

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على مخرجات Excel

من خلال المنحنى البياني أعلاه والذي يوضح الاستثمار الأجنبي في الجزائر في الفترة 2000-2017 يمكن استنباط ما يلي:

الفترة ما بعد سنة 2001 تميزت بارتفاع ملحوظ في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث قدر حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الجزائر ب 1196 مليون دولار سنة 2001 و ما انطوى عليه من حوافز ضريبية، و هي السنة التي توافق إصدار الامر رقم 01-03 و كذلك التدفق المحقق في سنة 2002 و المقدرة ب 1065 مليون دولار الذي تحقق بفضل بيع رخصة الهاتف النقال لشركة أوراسكوم المصرية، وخوصصة شركة الصناعات الحديدية بالحجار لشركة إسبات الهندية و هكذا فإن هذا الارتفاع ليس نابع من تحسين في مناخ الاستثمار الذي تعتبر الحوافز الضريبية جزءا منه والدليل على ذلك انخفاض تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في سنة 2003 الى مستوى 634 مليون دولار، ثم ارتفع الى مستوى 882مليون دولار سنة 2004 بفضل بيع الرخصة الثالثة للشركة الوطنية للاتصالات الكويتية، و سجلت سنة 2008 اعلى مبلغ للتدفقات الواردة حيث ارتفعت بنسبة 56.08% بالمئة مقارنة بسنة 2007 ، و هذا في وقت عرفت فيه وتيرة الاستثمارات العالمية تراجعا بفعل الازمة المالية العالمية، ثم ارتفعت وتيرة الاستثمارات سنة 2009 ارتفاعا طفيفا 6.44% في وقت سجلت فيه كل التدفقات الواردة تراجعا محسوسا على المستوى العالمي، ثم انخفضت سنة 2010 بنسبة 17.02%و هو ما يدل على التأثر المتأخر لتدفقات الاستثمارات الدولية المتجهة للجزائر، الشيء الذي يمكن تفسيره بالأولوية القصوى لهذه الاستثمارات لكونها تتمتع بربحية عالية "استثمارات في قطاع المحروقات" ثم تميزت سنة 2011 بعودة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الى الارتفاع.

الاستثمار

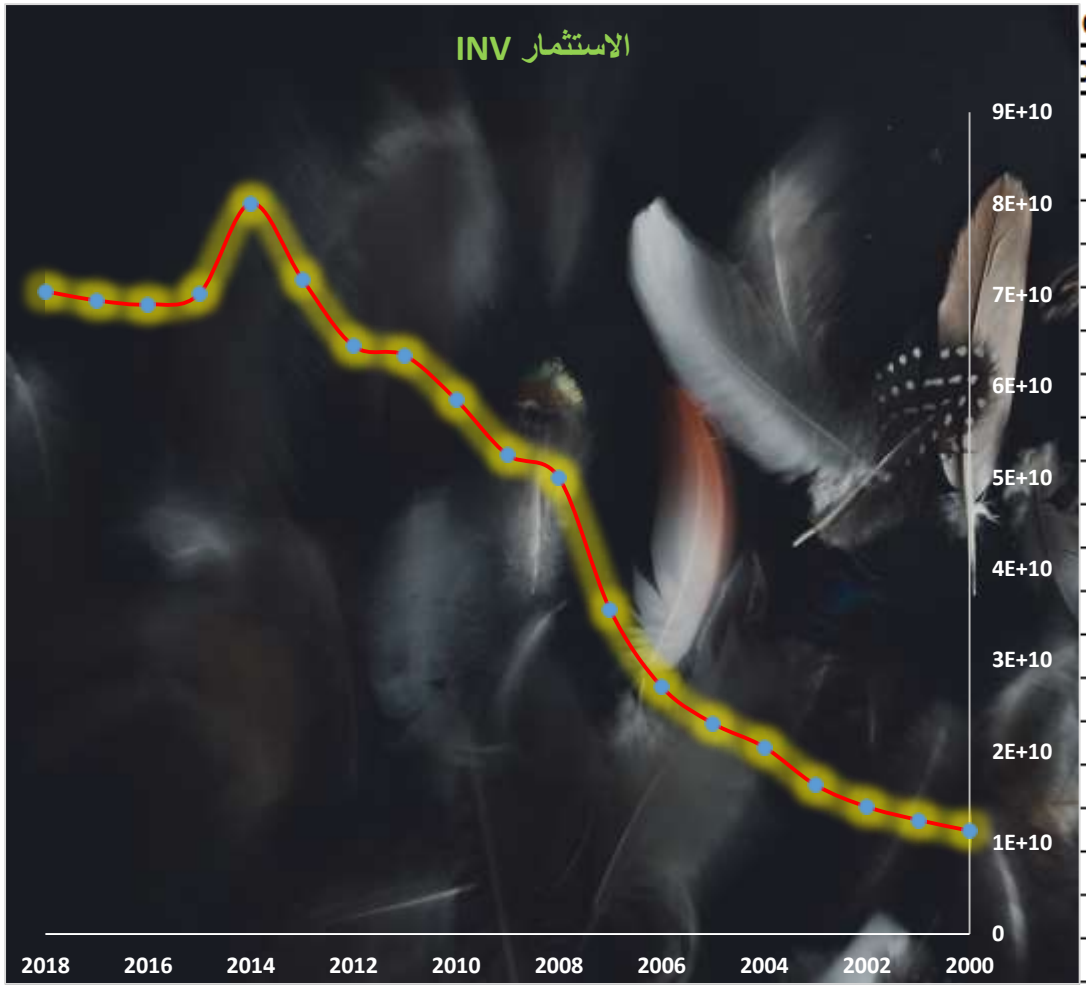

Country Nan	Algeria
Country Code	الاستثمار
السنة	INV
2000	11328727079
2001	12504047141
2002	13946688085
2003	16347309258
2004	20493429725
2005	23085226738
2006	27110697541
2007	35532035259
2008	49986993441
2009	52464368993
2010	58490845051
2011	63345668027
2012	64388155180
2013	71702339974
2014	80004715869
2015	70138065416
2016	68933537153
2017	69368224703
2018	70351082133

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على مخرجات Excel

من خلال المنحنى البياني أعلاه والذي يبين الاستثمار في الجزائر في الفترة الممتدة من سنة 2000 الى سنة 2018 نستخلص ان الاستثمار في الجزائر متزايد على طول فترة الدراسة، ففي سنة 2001 بعد اصدار القانون الجديد للاستثمار فقد سجل عدد منخفض في عدد المشاريع الاستثمارية، و بعد سنة 2006 فإن عائد الاستثمار ارتفع الى غاية سنة 2018.

الواردات

Country Nar	Algeria
Country Code	الواردات
السنة	IM
2000	..
2001	..
2002	..
2003	..
2004	..
2005	2,464E+10
2006	2,5357E+10
2007	3,3204E+10
2008	4,9068E+10
2009	4,9019E+10
2010	5,0645E+10
2011	5,9387E+10
2012	6,2382E+10
2013	6,5666E+10
2014	7,1265E+10
2015	6,329E+10
2016	6,0196E+10
2017	6,0128E+10
2018	..

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على مخرجات Excel

من خلال المحنى البياني أعلاه والذي يبين واردات الجزائر في الفترة مابين 2000-2018 نلاحظ أن قيمة الواردات قدرت سنة 2000ب 9.35مليار دولار ، كما نلاحظ أن الواردات ارتفعت بنسبة كبيرة خلال سنة2003 إلى غاية 2009وهذا راجع إلى:

✓أزمة الغذاء العالمية والارتفاع الجنوني في أسعار خمس مواد رئيسية ، وفي سنة 2008ارتفعت أسعار القمح بنسبة 74% .، 31%، 130%ونلاحظ ايضا في الفترة الممتدة مابين2009 – 2018 أن الواردات شهدت ارتفاعا ملحوظا حيث وصلت إلى أعلى قيمة لها سنتي 2015 و . 2016وبالتالي يمكن إرجاع أسباب تنامي الواردات إلى:

✓ارتفاع أسعار المواد الغذائية ، حيث تعتبر الجزائر من أكبر المستوردين للقمح والسكر والحليب؛

✓برنامج الاستثمارات العامة الضخمة التي اعتمدت منذ سنة 2001والزيادات في أجور العمال والموظفين أدت إلى زيادة الطلب بشكل كبير على السلع المعمرة كالسيارات ؛

✓سياسة التعويم المحكوم للدينار أمام العملات الرئيسية المعتمدة من قبل البنك المركزي ، وتراجع قيمة العملة الوطنية إلى مستويات قياسية مقابل الدولار الامريكي.

التضخم

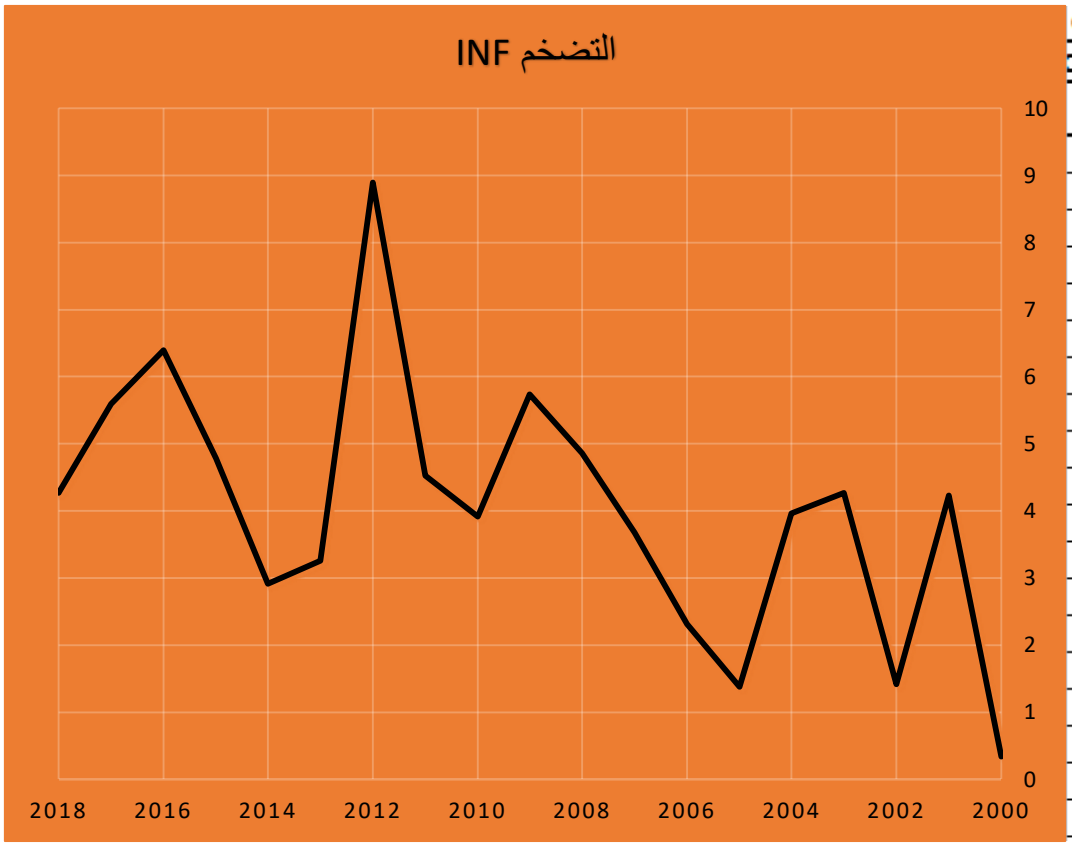

Country Nar	Algeria
Country Cod	التضخم
السنة	INF
2000	0,33916319
2001	4,22598835
2002	1,41830192
2003	4,26895396
2004	3,9618003
2005	1,38244657
2006	2,31149919
2007	3,67899575
2008	4,85859063
2009	5,73706036
2010	3,91106196
2011	4,52421151
2012	8,89145091
2013	3,25423911
2014	2,91692692
2015	4,78444701
2016	6,3976948
2017	5,59111591
2018	4,2699902

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على مخرجات Excel

من خلال التمثيل البياني أعلاه والذي يمثل نسبة التضخم في الجزائر في الفترة الممتدة من سنة 2000 الى غاية سنة 2018 فان معدل التضخم قد وصل الى 0.3% سنة 2000 و هو ادنى معدل تضخم عرفه الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال بسبب برنامج التعديل الهيكلي في الوقت الذي كان فيه معدل النمو يصل الى 3.81% و انطلاقا من سنة 2001 عاد معدل التضخم الى الارتفاع بوصوله لمستوى4.2% نتيجة ضخ المزيد من الكتلة النقدية في اطار برنامج الإنعاش الاقتصادي وباستثناء هذه السنة فان معدلات التضخم بقيت في حدود مقبولة خلال الفترة 2002-2006 ،هذا التراجع في الضغوط التضخمية كان مصدره كل من تقليص المديونية الخارجية و تحسن ميـزان المدفوعـات و الميزان التجـاري نتيجة ارتفاع أسـعار النفط في الأسـواق العالمية. بعد الاستقـرار الذي شهدته الفترة 2002-2006 في معدلات التضخم، تميزت سنة 2007 بعودة قوية للاتجاه التصاعدي لمعدلات التضخم و الذي تسـارعت وتيرته خلال سنتي 2008 و 2009 ،هذا التزايد كان بسبب ظاهرتين تمثلت الأولى في ارتفاع أسعار المنتجات الغذائية بقوة ، أما الثانية فتمثلت في ارتفاع أسـعار المنتجـات ذات الصلة بالـواردات ، كما أن معـدلات التضخم بقيت مرتفعة خلال سنة 2010 لكنها كـانت أقل حـدة حيث انتقـل من 5.74% سـنة 2009 الى 3.91% سـنة 2010 ، كـما عـرف معـدل التضـخم سنة 2012 ارتفاعـا وصـل الى 8.89%، وهيا نسبة كبيرة والسبب يعود الى الزيادة الكبيرة في الأجور باثر رجعي، ثم انخفض في السنتين المواليتين وعاود الارتفاع سنة 2015 تزامنا مع انخفاض أسعار النفط بعد سنة 2014 والتي وصلت الى 47.16 دولار للبرميل سنة 2016 .

أما الفترة 2015-2018 فقد عرف معدل التضخم في هده المرحلة ارتفاعا وصل أقصاه سنة 2016 بمعدل 6.39%

البطالة

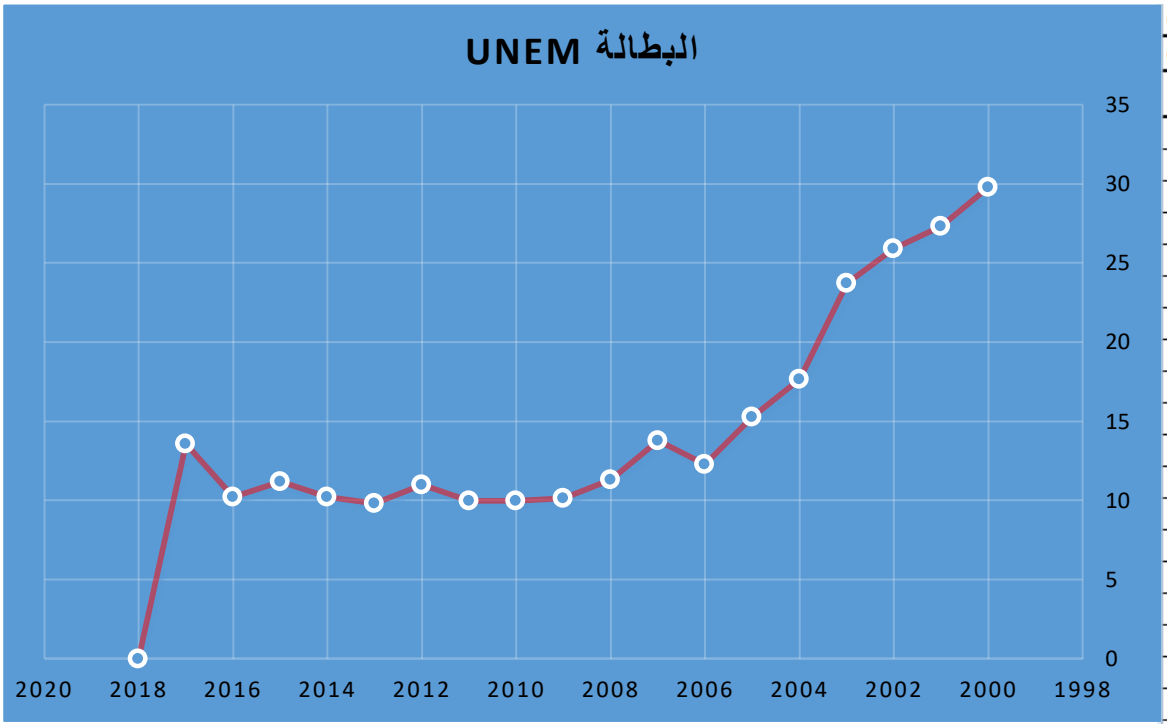

Country Nam	Algeria
Country Code	البطالة
السنة	UNEM
2000	29,7700005
2001	27,2999992
2002	25,8999996
2003	23,7199993
2004	17,6499996
2005	15,2700005
2006	12,2700005
2007	13,79
2008	11,3299999
2009	10,1599998
2010	9,96000004
2011	9,96000004
2012	10,9700003
2013	9,81999969
2014	10,2072001
2015	11,2061005
2016	10,2024002
2017	13,5699997
2018	..

1

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على مخرجات Excel

من خلال المنحنى البياني أعلاه والذي يوضح معدل البطالة في الجزائر من سنة 2000 الى 2017 يمكن استخلاص ما يلي:

-عانت الجزائر في السنوات الاولى من ارتفاع غير عادي في نسبة البطالة حيث سجل اعلى معدل للبطالة في سنة 2000 قدر بحوالي 29.27 % ثم بدأت هذه المعدلات في الانخفاض الى 11% سنة 2012 لتصل الى 10.6% سنة 2014 وبقيت معدلات البطالة في نفس الوتيرة لكل من السنوات 2015،2016،2017،2018 حيث انحصرت معدلات البطالة بين 10% و11% وهو مؤشر إيجابي لم تعرفه الجزائر منذ الاستقلال وهذا راجع بالدرجة الأولى الى ارتفاع أسعار المحروقات التي انعكست على تمويل التنمية الاقتصادية.

كما سمحت كذلك برامج الاستثمار الحكومي بإنعاش الاقتصاد الوطني من خلال مخططي الإنعاش ودعم النمو الاقتصاديين، حيث تم انشـــاء أكثر من 728000 منصب عمل خلال الفترة 2000-2004 (فترة برنامج الإنعاش الاقتصادي) بحوالي% 12.5 وهو ما جعل معـــدل البطالة يتراجع بشكل كبير بانتقاله من % 28.9 سنة 2000 الى%17.7 عام 2004 ، كما ارتفع حجم العمالة خلال الفترة 2005-2010 (فترة برنامج دعم النمو الاقتصادي) والذي هدف لتحقيق 2 مليون منصب عمل خلالها انخفض معدل البطالة من% 15.3 سنة 2005 الى%10 سنة 2010 وهذا بفعل ارتفاع أسعار النفط من 50 دولار للبرميل سنة 2000 الى 80 دولار للبرميل سنة 2010 ، اما الفترة 2015-2018 فقد تراجعت جميع المتغيرات الاقتصادية خاصة النمو الاقتصادي وارتفاع للبطالة بسبب تراجع أسعار النفط الى النصف تقريبا ، بمعدل البطالة ارتفع من% 11.2 سنة 2015 الى اكثر من% 14 سنة 2018 .

المبحث الثاني: اتجاهات النمو الاقتصادي

إنَّ موضوع النمو الاقتصادي نال حيزا واسعا من الاهتمام بهدف معرفة أساليب تحقيقه وكيفية استدامته وعلاقته بالإصلاحات الاقتصادية، وقد تعزز هذا الاتجاه بعد التخلي عن نظام التخطيط المركزي والاتجاه نحو تبني اقتصاد السوق لغرض تحقيق نمو موجب ومستمر. سنحاول استعراض مراحل النمو الاقتصادي في الجزائر بداية من مرحلة التخطيط التي تمتد من فترة ما بعد الاستقلال إلى غاية 1989، لتليها مرحلة التوجه إلى اقتصاد السوق (1990-1999)، وأخيرا المرحلة (2000-2017)، وفي كل مرحلة سنحاول تتبع تطور النمو الاقتصادي وسعي الدولة المتواصل لتحقيق معدلات نمو موجبة.

المطلب الأول: النمو الاقتصادي خلال فترة التخطيط (1965-1989)

شهد معدل نمو الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي خلال الفترة (1962-1979) ارتفاعاً ترتب عنها زيادة الدخل الوطني باستثناء سنة 1971 التي سجلت نسبة سلبية قدرت بـ 11.33- % ليعاود الارتفاع إلى 27 سنة 1972، ثم لينخفض سنة 1973 إلى 3.81 نتيجة اندلاع الحرب العربية الإسرائيلية، مما دفع بمنظمة الدول المصدرة للنفط أوبك إلى التخفيض التدريجي لإنتاجها البترولي، والذي أدى إلى زيادة كبيرة في أسعار البترول الخام فتميزت الفترة التالية 1974 بارتفاع العوائد لقطاع المحروقات، وبذلك نلاحظ أن معدل الناتج لسنة 1974 عرف ارتفاع إلى نسبة 7.49 %، وبقى على نفس المستوى إلى غاية 1979. عموما يمكن القول ان فترة السبعينيات عرفت معدلات نمو مرتفعة كانت نتيجة لمجهود الاستثمار الوطني الضخم الذي قامت به الحكومة في إطار تطبيق استراتيجية التنمية المبنية على أساس نموذج الصناعات المصنّعة.

ليتعرض بعدها الاقتصاد الجزائري لإفرازات سلبية بسبب تغير المحيط الدولي وتدهور شروط التبادل الدولي وتقلّب أسعار النفط التي انخفضت من 28 دولار للبرميل سنة 1985 إلى 13 دولار للبرميل سنة 1986. ما أدى إلى انخفاض حاد في نمو الناتج الذي بلغ نسبة 0.4 % وتحقيق معدلات نمو سالبة في كل من سنة 1987-1988 وتزامن مع هذا الوضع ارتفاع في المديونية من 17 مليار دولار سنة 1985 إلى 26 مليار دولار سنة 1986، إضافة إلى تراجع الإنتاج الصناعي خارج المحروقات وزيادة التبعية إلى الخارج وارتفاع معدلات البطالة ما ادخل الاقتصاد الجزائري في أزمة خانقة، فكان لتلك العوامل وغيرها الدور في التفكير بالقيام بإصلاحات جذرية تهدف للتخلي عن الاقتصاد المخطط والتوجه نحو اقتصاد حر مبني على أسس اقتصاد السوق.[26]

المطلب الثاني: النمو الاقتصادي خلال فترة التسعينيات

أثَّرت الأزمة الاقتصادية التي عرفتها الجزائر ابتداءً من سنة 1986 على معدلات النمو الاقتصادي، ما دفع الحكومة الجزائرية إلى تطبيق برامج وسياسات إصلاحية بمعية صندوق النقد الدولي الذي اقرضها أموالا مشروطة، وتعتبر سنة 1990 بداية اللجوء إلى المؤسسات المالية الدولية في محاولة لإعادة التوازن لمؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي وبالخصوص أزمة المدفوعات الناجمة عن استمرار تدني أسعار النفط، هذا اللجوء الذي طبق ثلاث اتفاقيات الاستعداد الائتماني الأول (1989/05/31-1990/05/30) ثم الاستعداد الثاني (1991/06/03) (1992/03/31) إلى غاية إمضاء الاتفاق الثالث للاستعداد الائتماني (1994/04/01) (1995/03/31). هذه الاتفاقيات التي تميزت بمشروطية قاسية سواءً على مستوى السياسة المالية التي تميزت بالتقييد (تقليص في حجم الإنفاق العام) بالتزامن مع سياسة نقدية لها نفس منحى السياسة المالية (تخفيض النمو في الكتلة النقدية) ، وبالتوازي كذلك مع تحرير الأسعار وانزلاق تدريجي لسعر الصرف مع بداية التحرير

[26] مجناح فؤاد، مداخلة بعنوان " أثر العرض النقدي والانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1980-2017، دراسة قياسية باستخدام نموذج ARDL ، جامعة زيان عاشور الجلفة.

للتجارة الخارجية، هذه التدابير وغيرها غرضها هو إعادة توجيه الاقتصاد الوطني لاقتصاد السوق، وكان لها انعكاسا واضحا على الناتج الداخلي الخام، من خلال ملاحظتنا للشكل البياني أدناه يتبين أن سنتي 1993 و1994 سجلتا معدلات نمو الناتج سلبية -2.1 % و0.9- % على التوالي، ما يعني استمرار تأثُّر الاقتصاد الوطني بالأزمة الاقتصادية التي شهدها ابتداءً من سنة 1986 بالرغم من الإصلاحات الجزئية التي طبقت خلال الفترة (1988-1992). ليصبح معدل النمو الاقتصادي موجبا بداية من سنة 1995 و بلغ في متوسط الفترة (1995-1998) نسبة 3.6 %، حيث حاولت الحكومة خلال هذه الفترة معالجة الأزمة الاقتصادية من خلال تنفيذ برنامج إصلاحات اقتصادية جديدة "برنامج التعديل الهيكلي" بمساعدة صندوق النقد الدولي، والذي كان هدفه أساسا إعادة التوازن للاقتصاد الوطني من خلال تحقيق معدلات نمو موجبة ومرتفعة وبالمقابل تقليص حجم التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي، وتشجيع القطاع الخاص على المساهمة الفعالة في رفع معدلات النمو الاقتصادي، وتعتبر سنة 1998 وهي سنة نهاية البرنامج السنة التي حُقِّق فيها أعلى معدل نمو منذ سنة 1986 إذ وصل إلى نسبة 5.1 %. ويبقى الجانب السلبي للإصلاحات المطبقة تتعلق بالجوانب الاجتماعية مقابل تحسُّن جوانب إطار الاقتصاد الكلي والتوازنات المالية وخاصة النمو الاقتصادي.

المطلب الثالث: مسار النمو الاقتصادي خلال الفترة (2000-2017).

عرفت بداية الألفية الثالثة مرحلة جديدة اتبعت فيها الجزائر سياسة تنموية مغايرة عن تلك التي اتبعتها سابقا، والتي تجسَّدت في البرامج الحكومية الهادفة بالأساس إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي وكبح معدلات التضخم المرتفع، والتخفيف من حدة البطالة وخلق مؤسسات صغيرة ومتوسطة لها القدرة على تعويض الواردات بإنتاج محلي لتحسين وضعية الميزان التجاري، واستغلال فوائضه في دعم برامج الحماية الاجتماعية، التي عرفت تدهورا كنتيجة لبرامج الإصلاح مع صندوق النقد الدولي، والتي تأثَّرت منه كثيرا الفئات المحدودة الدخل، هذا وتزامنت هذه السياسة التنموية الجديدة مع ارتفاع أسعار البترول سنة 1999 ما عزَّز ميزانية الدولة واستغلالها في بعث سياسة الإنعاش الاقتصادي التي تضمنت ثلاثة برامج تنموية هدفت إلى تنشيط الطلب الكلي، ودعم النشاطات المنتجة للقيمة المضافة ومناصب الشغل، إضافة إلى تهيئة وإنشاء الهياكل القاعدية التي تسمح بإعادة بعث النشاطات المؤدية إلى تغطية الاحتياجات الضرورية للسكان خاصة ما تعلق بالعنصر البشري.

من خلال بيانات الشكل رقم نلاحظ أن الفترة (2000-2005) سجلت معدلات نمو إيجابية ومرتفعة نسبيا مقارنة بالسنوات السابقة، وصلت أقصاها سنة 2003 بمعدل 7.20%، لتعرف انخفاضا وتسجل معدل 1.7 % سنة 2006، ثم لترتفع نوعا ما سنتي 2007 و2008، ثم ما فتئت أن عاودت الانخفاض سنة 2009 إلى معدل 1.6 % والمفسَّر بالأزمة العالمية لسنة 2008 (أزمة الرهن العقاري)، جعلت هذه الأخيرة أسعار النفط تتأثر بشكل واضح حيث انخفضت من 137.33 دولار للبرميل في شهر يوليو 2008 ليصل إلى حدود 39.74 دولار خلال شهر جانفي2009. وبداية من سنة 2010 بدأت معدلات النمو تسجل مستويات موجبة خاصة مع بقاء الطلب العالمي عند مستويات كبيرة وبروز دول ناشئة ومهمة في السوق النفطية (الصين والهند)، وارتفاع أسعار المحروقات من 80.2 دولار للبرميل سنة 2010 إلى 112.9 دولار للبرميل سنة2001. و سجلت معدلات النمو 2.8 % و 3.8 % سنتي 2013 و 2014 على التوالي، أما سنة 2015 فقد سجلت معدل نمو اقتصادي قدر ب 3.9% و المفسر أساسا بالتحسُّن الذي شهده القطاع الفلاحي نتيجة الظروف المناخية الملائمة، و القفزة النوعية التي شهدها قطاع المحروقات في الثلاثي الرابع من نفس السنة بعد انخفاض متتابع لتسعة سنوات سابقة، في محيط تميز في انخفاض لسعر النفط في السوق العالمية منذ جوان 2014. إذن عرفت الفترة (2001-2015) متوسط نمو قدر بـ 3.5 % وإذا ما قارناها بالأموال الضخمة المضخة في الاقتصاد الوطني، تبقى هذه المعدلات غير مرضية فلو تم استغلالها بعقلانية لتجاوزت معدلات النمو مقدار 11% . و بالنظر للسنوات 2014- 2016 حافظت معدلات النمو الاقتصادي على معدلات مقبولة رغم الصدمة البترولية العكسية

بداية من النصف الثاني لسنة 2014 و بداية من سنة 2016 ،وللمحافظة مكتسبات المرحلة السابقة عمدت الحكومة إلى تبني نموذج النمو الاقتصادي الجديد و الذي يتضمن تدابير و إجراءات استعجالية قصد معالجة الاختلالات والعجز في الميزانية العامة للدولة، و مقاربة للتنوع و التحول الاقتصادي من اجل الوصول إلى اقتصاد مبني على موارد مالية مستدامة خارج المحروقات، يبرز النموذج أهداف رئيسية خلال الفترة 2016- 2019 و التي تتمثل في تطوير موارد جباية عادية قادرة على تغطية النفقات الرئيسية للتسيير؛ و العمل على خفض العجز التوازني الذي شهدته الميزانية خلال ذات الفترة، حشد لموارد مالية إضافية لازمة من السوق المالية الداخلية. كما عددا من الأهداف للفترة الثانية 2020-2030 والمتمثلة أساسا في تحقيق معدل نمو اقتصادي خارج المحروقات في حدود 6.5% سنويا خلال ذات الفترة، بالإضافة إلى مضاعفة نصيب الفرد من الدخل ب 2.3 مرة، ومضاعفة حصة الصناعة التحويلية من حيث القيمة المضافة. كما يهدف أيضا إلى تحديث القطاع الفلاحي والعمل على تحقيق الاكتفاء الذاتي، وتنويع الصادرات بما يسمح بدعم تمويل النمو الاقتصادي المتسارع، إلى جانب التحول الطاقوي بما يسمح بخفض معدل النمو السنوي للاستهلاك الداخلي للطاقة بمعدل النصف أي من 6% سنة 2015 إلى 3 % سنة 2030.

ويتم تجسيد نموذج النمو الاقتصادي الجديد وتمكين الجزائر من التحول الى اقتصاد ناشئ من خلال ثلاثة مراحل وهي:

- مرحلة الإقلاع الاقتصادي (2016-2019): مرحلة تحقيق المعدلات المستهدفة لجميع المؤشرات القطاعية؛
- مرحلة التحول (2020-2025): مرحلة انجاز قدرات استدراك الاقتصاد؛
- مرحلة الاستقرار (2026-2030): مرحلة استغلال الاقتصاد الوطني للقدرات الاستدراكية المتراكمة وتوظيفها لصالح استقراره.[27]

الشكل رقم 1: تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980-2017)

المصدر: من إعداد الباحث مجناح فؤاد باستعمال برنامج بالاعتماد على بيانات متوفرة في الموقع:

http://www.dgpp-mf.gov.dz/images/stories/PDF/retrospective/principaux_indicateurs/principaux_indicateurs2017.pdf

http://data.albankaldawli.org/country/algeria

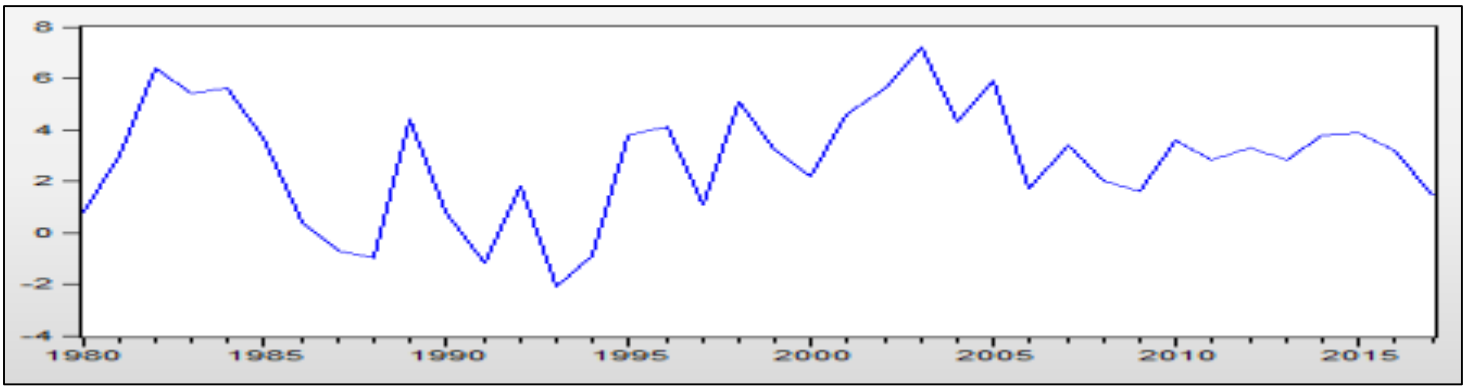

[27] مجناح فؤاد، مداخلة سبق ذكرها.

المبحث الثالث: نموذج لتقدير النمو الاقتصادي

المطلب الأول: دراسة وصفية للمتغيرات

لتقدير النموذج :

GDP : الناج المحلي الخام للجزائر

I : الاستثمار

L: القوى العاملة في الجزائر

K : رأس المال

G : الانفاق الحكومي

X : الصادرات

M :الواردات

خـــــاتمة:

لطالما شكل موضوع النمو الاقتصادي ومحدداته أهمية كبرى لدى الدول، ليس فقط المتقدمة بل تعداه الى جميع الدول كما هو الحال بالنسبة للجزائر، التي تحاول حكومتها تحقيق معلات نمو اقتصادية مرتفعة ومستقرة عبر الزمن هدفها تطوير الاقتصاد والرفع من أدائه وفعاليته، إن دراستنا تهدف الى معرفة واقع محددات النمو الاقتصادي في ظل التطورات والأفكار الحديثة التي يعرفها العالم بأكمله، بالإضافة الى معرفة ارتباط النمو الاقتصادي بالمحددات الحديثة له وتحديدا الانفتاح التجاري والاستثمار الأجنبي وكذا رأس المال البشري.

ومن جهة أخرى، فان موضوع النمو الاقتصادي واهم محدداته حضي باهتمام كبير في الفكر الاقتصادي من قبل الباحثين والاقتصاديين الذين ينتمون الى مختلف المدارس الفكرية ويتبعون مناهج مختلفة، ويتجلى ذلك من خلال البحوث والدراسات التي أنجزت في العديد من الدول خلال العقود الأخيرة التي تتناول هذا الموضوع من عدة جوانب مختلفة، وهو الدافع الحقيقي الذي حفزنا الى تناول هذا الموضوع من خلال انجاز هذه الدراسة المتواضعة، لتشكل اسهاما منا في دراسة وتحليل محددات النمو الاقتصادي في الجزائر.

نتائج الدراسة

تتمثل اهم نتائج الدراسة في النقاط التالية

-جاءت في مجملها مطابقة وتتوافق مع النظرية الاقتصادية حول محددات النمو الاقتصادي، كما جاءت لتؤكد ما تم التوصل اليه في الدراسات السابقة التي أجريت.

- أهمية التحليل الاحصائي الوصفي للمتغيرات ومؤشرات الاقتصاد الكلية التي تعكس الأداء الاقتصادي للدول، مع ادراج تمثيلات بيانية لمعرفة اتجاهات وانحرافات المعلمات والمتغيرات.

- بينت الدراسة انه بالنسبة لنموذج الطلب الكلي فان نموذج التأثيرات الثابتة FEM هو النموذج الأنسب والأكثر ملاءمة مقارنة مع بقية النماذج الأخرى مع تسجيل معنوية كلية للنموذج ومعامل تحديد مرتفع، بالإضافة الى ان كل من الاستثمار الأجنبي المباشر والاستهلاك والواردات هي المحددات الرئيسية للنمو الاقتصادي.

اختبار الفرضيات

ان النتائج المتحصل عليها خلال الدراسة التي قمنا بها تؤكد الفرضيات التي تم الاعتماد عليها في بداية البحث وتم الإجابة على الإشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية لها، حيث يمكن تلخيص اختبار فرضيات الدراسة في النقاط التالية

- ان النمو الاقتصادي حضي بمكانة مرموقة في ساحة الفكر الاقتصادي من خلال الدراسات والبحوث.
- أكدت الدراسة ان النموذج الاقتصادي للجزائر يتبع نهج التحليل الكينزي وليس التحليل النقدي.

قـــائمة المراجع

-روب موريس، "النمو الاقتصادي والبلدان المتخلفة "ترجمة هشام متولي، الطبعة الثانية، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت 1979، ص9.

-عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية مصر. 2000.ص 141

-محمد عبد العزيز عجمية إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية دراسات نظرية تطبيقية، قسم الاقتصاد كلية التجارة بجامعة الإسكندرية، مصر2003، ص 11. إياد عبد الفتاح النسور، أساسيات الاقتصاد الكلي، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن ""الطبعة الأولى 2013 "، ص 265.

-عقبة عبد اللاوي، حسابات الناتج الوطني، معهد العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير، المركز الجامعي بالوادي، الجزائر 2008-2009 ص21

-صخري عمر، التحليل الاقتصادي الكلي، الطبعة الخامسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008، ص 19.

- طيوب عبد القادر وعوينة احمد، محددات النمو الاقتصادي في دول شمال افريقيا دراسة قياسية باستخدام نماذج النابل بيانات السلاسل الزمنية المقطعية خلال الفترة 2000 -2017، مذكرة التخرج لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2019-2020، ص7

-عبد الرحمن يسرى احمد، التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومشكلاتها، الدار الجامعية للنشر، مصر1999. ص45.

-أسامة بن محمد باحنشل، مقدمة في التحليل الاقتصاد الكلي، مطابع جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية.1999، ص .275

-صليحة مقاوسي، أ.هند جمعوني، "نحو مقاربات نظرية حديثة لدراسة التنمية الاقتصادية"، مداخلة في الملتقى الوطني: حول " الاقتصاد الجزائري: قراءات حديثة في التنمية "، جامعة الحاج لخضر -باتنة -؛ 2010/2009 ص 04.

-جلال خشيب، **النمو الاقتصادي مفاهيم و نظريات، شبكة الالوكة**، على الموقع:www.akukah.net ، تاريخ الاطلاع: 2021/4/28.

-بلقلة براهيم، **آليات تنويع وتنمية الصادارت خارج المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي**، رسالة ماجستير غير منشورة، في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر،2008-2009، ص48.

-بداروي شهيناز، **تأثير أنظمة سعر الصرف على النمو الاقتصادي في الدول النامية (دارسة قياسية باستخدام بيانات البانل لعينة من 18 دولة نامية 1980–2012)**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، في علوم الاقتصاد النقدي والمالي، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر ،2015/2014، ص55.

-طاوش قندوسي، **تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي دارسة حالة الجازئر) 2012/1970(**، أطروحة دكتواره غير منشورة في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر ،2014/2013، ص99.

-وعيل ميلود، المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3 ، 2014، ص، 26.

-مدحت قريشي، التنمية الاقتصادية (نظريات وسياسات موضوعات)، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى 2007، الأردن ،2007، ص 74.

-إسماعيل محمد بن قانة، اقتصاد التنمية (نظريات-نماذج- استراتيجيات)، دار أسامة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2012، الأردن، 2011 ص ص ص 109، 110 ،111 .

-دليلة طالب، **قياس اثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980–2012**، مجلة البحوث في الاقتصاد والإدارة، مركز الدارسات والبحوث الإنسانية و الاجتماعية، العدد4، 2015/9، ص142.

-مجناح فؤاد، مداخلة بعنوان " أثر العرض النقدي والانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1980-2017، دراسة قياسية باستخدام نموذج ARDL ، جامعة زيان عاشور الجلفة.